

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية

للشركة الشرقية " إيسترن كومباني " ش . م . م

المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٨ / ٩ / ٢٠٢٣ الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر

بالنادي الرياضي للعاملين بالشركة بالعمرانية

انعقدت الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية " إيسترن كومباني " برئاسة :

رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية " إيسترن كومباني "

السيد المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله

وبحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة :-

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب وعضو الجمعية

السيد الأستاذ / هانى أمان

عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية

السيد الأستاذ / سامح أحمد سيد خضير

عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية

السيدة الأستاذة / هبة الله إيهاب محمد أبورابية

عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية

السيد الأستاذ / أحمد الليثى ناصف

عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية

السيد الأستاذ / إسلام السيد محمد سالم

عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية

السيد الأستاذ / محمد غازى صابر

عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية

السيد اللواء / حسن محمود خليل

عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية

واعتذر عن عدم الحضور :

عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية

السيد الأستاذ / محمد جمال محرم

وبحضور ممثل النقابة بالشركة :

رئيس اللجنة النقابية

الأستاذ / وليد سعيد سيد حسن

وبحضور ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات السادة :

مدير إدارة مراقبة الصناعات الكيماوية

محاسب / عادل على شعيرى

وكيل الوزارة / نائب أول مدير إدارة مراقبة الصناعات الكيماوية

محاسب / طارق كامل محمد عوض

مدير عام / نائب مدير الإدارة

محاسب / عبد الناصر سيد نصر

مدير عام / نائب مدير الإدارة

محاسب / عبدالله أحمد عبدالله

عضو الجهاز المركزى للمحاسبات

محاسب / هناد أحمد زكى

عضو الجهاز المركزى للمحاسبات

محاسب / شريف حسان محمد

عضو الجهاز المركزى للمحاسبات

محاسب / كريمة كرم أحمد

رئيس قطاع - شعبة تقييم الأداء

محاسبة / صباح كامل بسانليوس

رئيس قطاع - شعبة تقييم الأداء

محاسب / أشرف عبدالرحمن طلعت

وبحضور السادة - مراقب الحسابات - :

مكتب مصطفى شوقي - MAZARS -

دكتور / أحمد شوقي

مكتب مصطفى شوقي - MAZARS -

الأستاذ / علي سليم

ولم يحضر الاجتماع كل من :

مثل الهيئة العامة للرقابة المالية

مثل الهيئة العامة للاستثمار

كما حضر الاجتماع السادة :

رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية

الأستاذ / محمد زكريا محيي الدين

العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الكيماوية

المحاسب / عماد الدين مصطفى

عضو مجلس الإدارة المنتدب للشئون المالية والإدارية

السيد الأستاذ / حازم عبد الرزاق

رئيس القطاعات المالية بالشركة القابضة للصناعات الكيماوية

المحاسب / محمد حسين مصطفى

المدير التنفيذي للشئون المالية بالشركة

الأستاذ / تامر موصلي



في بداية الاجتماع رحب السيد المهندس تامر عبد العزيز جاد الله - رئيس الجمعية العامة - بالسادة

الحاضرين ، ثم أعلن سيادته أن نسبة الحضور ٦٦,٧٤ % ، وبذلك فقد اكتمل النصاب القانوني لإ انعقاد الجمعية

العامة العادية للشركة .

ثم عرض سيادته ترشيح أمين سر الجمعية وجامعي الأصوات على النحو التالي :

أمين سر الجمعية :

رئيس قطاع شئون مجلس الإدارة

* السيد الأستاذ / خالد نيازي محمود

جامعي الأصوات :

مدير عام السكرتارية العامة والتخصصية

* الأستاذ / أحمد السيد محمود

مدير إدارة شئون اللجان

* الأستاذ / إسلام أحمد حمزد

وقد وافقت الجمعية على الترشيح



رئيس الجمعية

الجهاز المركزي للمحاسبات

أمين السر

جامعي الأصوات

ثم عرض السيد المهندس رئيس الجمعية العامة - جدول الأعمال على النحو التالي :

١ - المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة واعتماد تقرير الحوكمة خلال العام المالي المنتهى

في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

٢ - مناقشة تقريرى مراقبى الحسابات عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

٣ - اعتماد القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

٤ - الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة .

٥ - إبراء ذمة مجلس الإدارة عن أعمال الإدارة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

٦ - تحديد مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي الذى سينتهى في ٢٠٢٤/٦/٣٠ .

٧ - النظر فى تعيين مراقب حسابات الشركة عن العام المالي الذى سينتهى في ٢٠٢٤/٦/٣٠ وتحديد

الأتعاب .

٨ - اعتماد التبرعات للعام المالي المنتهى في ٢٠٢٣/٦/٣٠ والترخيص لمجلس الإدارة فى التبرع عن الشركة

خلال العام المالي الذى سينتهى في ٢٠٢٤/٦/٣٠ وعلى أن يكون موعد بداية التبرع في ١/٧/٢٠٢٣

بداية السنة الجديدة .

٩ - الترخيص بإبرام عقود المعاوضة .

❖❖❖

ثم قام سيادته بعرض تقرير مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٣/٦/٣٠ على

النحو التالي :

تقرير مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٣/٦/٣٠

* السادة أعضاء الجمعية العامة

* السيدات والسادة المساهمون

* السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وكل عام وحضراتكم بخير .

بالأصالة عن نفسى ونيابة عن زملائى أعضاء مجلس الإدارة أرحب بكم جميعا .

رئيس الجمعية

الجهاز المركزى للمحاسبات



أمين السر

جامعى الأصوات

بدايةً أتقدم إلى حضراتكم بخالص التهنية بمناسبة ذكرى المولد النبوى الشريف وكذا إقترب

ذكرى إنتصار حرب أكتوبر المجيد أعاد الله علينا وعلى مصرنا الحبيبة مثل هذه الأيام باليمن والخير

والبركات .

* السادة الحضور :

لقد إلتزم مجلس الإدارة بعهد قطعه على نفسه مهد الطريق له للمضى قدماً فى مسيرته

الناجحة المستمرة منذ توليه المسئولية لتصبح الشركة الشرقية " إسترن كومباني " رائدة فى

الإقتصاد الوطنى وداعماً للدولة ومؤسساتها رغم توالى الأزمات العالمية ومن أبرزها ندرة المواد الخام

عالمياً وارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة التأثر بالأزمات الإقتصادية العالمية و آثار الحرب الروسية

الأوكرانية وندرة توافر العملات الأجنبية ، إلا أن الشركة نجحت فى التغلب على كل هذه الأزمات

المستمرة بفضل من الله وجهود إدارة الشركة والعاملين بها ، الأمر الذى نتج عنه تحقيق نتائج قياسية

هى الأعلى على الإطلاق فى تاريخها حيث إستطاع مجلس الإدارة وضع العديد من الخطط

الإستراتيجية لمواجهة الضغوطات والتحديات التى يمر بها الإقتصاد الوطنى والعالمى وذلك من خلال

الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتعظيم العائد والعمل على تخفيض التكاليف مع تحسين كفاءة

التوزيع مع تنوع محفظة الشركة الإستثمارية من خلال الإستثمار الأمثل الخالى من المخاطر.

كما إنتهجت إدارة الشركة إستراتيجية جديدة لرفع الكفاءة والإستفادة المثلى من مواردها المتاحة

وتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر والعمل على الوصول إلى المؤشرات القياسية المستهدفة مع

الإحفاظ على مستويات النمو المستدامة بمتابعة الإستثمارات بأفضل طريقة ممكنة .

رئيس الجمعية

الجهاز المركزى للمحاسبات



أمين السكر

جامعى الأصوات

* السيدات والسادة الحضور:

تفخر إدارة الشركة بكل ماحقته من إنجازات ونجاحات، وتسعى إلى مواصلة مسيرة التقدم والنمو واضعين المستقبل نصب أعيننا ومستنديين إلى مجموعة من الركائز المبنية على الأسس السليمة مع التركيز على تحقيق النمو المستدام.

ومن هذا المنطلق فإننا نسخر كافة إمكانياتنا لدعم وتطوير كوادرننا البشرية بكافة فئاتها والتي هي رأسماننا الأساسي مع استمرار التزامنا الكامل تجاه مساهميننا وعملائنا والمجتمعات التي نخدمها. وها نحن اليوم نواصل وضع معايير الريادة والتميز مخططين نهجاً جوهره الإستدامة وركيزته التطور والنماء لمواصلة مسيرة التقدم والنجاح.

ومن المؤكد أن أماننا العديد من التحديات لكننا واثقون ومتفائلون أن تكاتف الجهود والدعم المستمر سيقودنا إلى تحقيق أهدافنا.

❖ أهم الإستراتيجيات والمحاور والإنجازات التي تحققت خلال عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣:

١ - حققت الشركة صافى إيرادات بلغ نحو ١٧,٩٥٨ مليار جنيه مقابل ١٧,١٣٩ مليار جنيه للعام السابق

بزيادة قدرها ٨١٩ مليون جنيه ونسبة زيادة ٤,٧%.

٢ - حققت الشركة إيرادات من الاستثمار فى الأوراق المالية بلغ ١,٨٦١ مليار جنيه مقابل ١,٤٦٠ مليار

جنية للعام السابق بزيادة قدرها ٤٠١ مليون جنيه ونسبة زيادة ٢٧,٥%.

٣ - حققت الشركة ربح قبل الضرائب والمخصصات بلغ نحو ١٠,٠٣ مليار جنيه مقابل ٨,٥ مليار جنيه

للعام السابق بزيادة قدرها ١,٥٣ مليار جنيه ونسبة زيادة ١٨% وهو الأعلى على الإطلاق.

٤ - حققت الشركة صافى ربح بلغ نحو ٧,٢٥٧ مليار جنيه مقابل ٤,٠٣٠ مليار جنيه للعام السابق بزيادة

قدرها ٣,٦٢٧ مليار جنيه ونسبة زيادة ٩٠% وهو الأعلى على الإطلاق.

رئيس الجمعية

الجهاز المركزى للمحاسبات

مراقب الحسابات

أمين السر

جامعى الأصوات



٥ - حققت الشركة إيرادات من التصدير بلغت نحو ١٠٦ مليون جنيه مقابل ٥٦ مليون جنيه للعام

السابق بزيادة قدرها ٥٠ مليون جنيه ونسبة زيادة ٨٩% وهناك خطط جديدة لزيادتها .

٦ - قامت الإدارة التنفيذية بدور مهم في توفير الخامات والحفاظة على التكاليف بالمفاوضات الجديدة

مع الموردين والحصول على أسعار تنافسية في ظل ندرة الخامات والعملات الأجنبية .

٧ - حققت الشركة كمية مبيعات للسجائر المحلية بلغت ٥٨,٥ مليار سيجارة مقابل ٦٩,٧ مليار سيجارة

خلال العام الماضي نتيجة النقص في إمدادات المواد الخام .

٨ - تطبيق سياسة جديدة للصيانة (الوقائية والعلاجية) بالإشتراك مع الموردين لرفع كفاءة الماكينات

والحصول على أعلى طاقة إنتاجية ممكنة .

٩ - تغلبت الشركة على آثار إصدار رخصة إنتاج السجائر الجديدة بما له من تبعيات إقتصادية .

١٠ - تمكنت إدارة الشركة من دراسة ووضع آليات لنظام المعاش المبكر الرضائي دون أن يؤثر ذلك على

العمليات الإنتاجية والبيعية وأيضا إعطاء المتخارجين كافة حقوقهم بما يضمن لهم حياة كريمة .

١١ - بلغ إجمالي ما يؤول للخزانة العامة للدولة هذا العام نحو ٥٤,٧٥٩ مليار جنيه عن العام المالي

المنتهى في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو ٤٦,٢٨٠ مليار جنيه للعام السابق بزيادة قدرها ٤٧٩ مليون جنيه

بنسبة زيادة قدرها ٩,٠% .

١٢ - إتساقاً مع رؤية الدولة فقد قامت الشركة بالإتجاه الى التحول الرقمي للأعمال وعلى أثره قامت

الشركة بالاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة في "التحول الرقمي المؤسسي" لرسم الإطار العام

الذي تنتهجه الشركة وترحيل البنية التحتية القائمة على أجهزة الكمبيوتر والخوادم المحلية إلى

الحوسبة السحابية . كما اعتمدت بدرجة كبيرة على أبنائها مع تنمية مهاراتهم بالدورات

التدريبية المتخصصة محليا وعالميا ليكونوا الداعمين لها في مسيرتها نحو التحول الرقمي في ثوبه

الجديد .

رئيس الجمعية

الجهاز المركزي للمحاسبات

مراقب الحسابات

أمين السر

جامعي الأصوات



١٤٤٤

١٤٤٤

١٤٤٤

١٣ - تغيير السياسة الخاصة بالشركة لتتحول إلى شركة قطاع خاص بمواصفات عالمية قادرة على

إستقطاب الكفاءات لإدارة الأعمال التنفيذية بالشركة .

١٤ - مازالت الشركة تتصدر قوائم أفضل وأقوى الشركات العاملة في البلاد والشرق الأوسط وعلى سبيل

المثال أصدرت "فوربس الشرق الأوسط" قائمتها السنوية لأقوى ٥٠ شركة مصرية في عام ٢٠٢٣

والتي تضم أكبر الشركات وأكثرها ربحية وقيمة في المنطقة وأحتلت الشركة المركز الـ (١٥) في

القائمة التي تضم أكبر (٥٠) شركة مصرية .

* السيدات والسادة :

ما كانت هذه الإنجازات لتتحقق لولا فضل الله سبحانه وتعالى ثم الأسلوب المهني والحرفي

والاقتصادي الذي إنتهجته إدارة الشركة في كافة المجالات ، وكذا جهود العاملين المخلصين بالشركة

والدعم اللامحدود من مجلس إدارة الشركة للإدارة التنفيذية وكل هذا واضح بتقرير الأعمال المعروض

على حضراتكم ونعاهدكم على بذل المزيد من الجهد لتطوير الأداء وتحقيق أفضل النتائج رغم الظروف

الغير طبيعية والتحديات التي يعيشها العالم أجمع .

وتؤكد إدارة الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" على أنها ستقوم بالعمل بحرص بما يخدم

مصالح مساهميها وعمالها، وتنفيذ الخيارات التي ستعظم من الأرباح على المدى الطويل كما تؤكد إدارة

الشركة على إلتزامها بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات للتعبير بعدالة ووضوح وشفافية عن

أعمالها .

إننا نعمل بكل جد ونواصل العمل ليلا ونهارا لنضمن أن قرارنا يركز على ما يصب في مصلحة

المساهمين وهو ما نلتزم به دائما.



رئيس الجمعية

الجهاز المركزي للحسابات

أمين السكر

جامعي الأصوات

ولا يفوتنى ان أتقدم بخالص الشكر والتقدير للجمعية العامة الموقرة على قراراتها الداعمة

للشركة ولجميع السادة المساهمين والمستثمرين المصريين والعرب والأجانب على تمسكهم الشديد

بالإستثمار فى الشركة والحرص على التشجيع الدائم والمستمر للنجاح والتطوير والتقدم.

كما أتقدم أيضا بخالص الشكر والتقدير للسادة الجهاز المركزى للمحاسبات والساده مراقب

الحسابات مكتب / مصطفى شوقى على كل ما قدموه للشركة من تعاون ، كما نتوجه بالشكر لجميع

الأجهزة التى تعاوننا فى أداء رسالتنا.



ثم إستعرض سيادته تقرير الحوكمة على النحوالتالى :-

* السادة أعضاء الجمعية العامة

* السيدات والسادة المساهمون

* السادة الجـ ر

يسعدنى أن أعرض على حضراتكم تقريراً موجزاً عن الحوكمة التى تقوم الشركة الشرقية

" إيسترن كومبانى " بتطبيقها على النحوالتالى :-

يدرئك مجلس إدارة الشركة ضرورة الإلتزام بأفضل الممارسات فى مجال الحوكمة والتى تنبع من

أهمية تطبيق سياسات واجراءات الحوكمة الرشيدة والتى نتخذها كثقافة عامة ورؤية إستراتيجية

طويلة المدى يتم تطبيقها بشكل مستدام . وذلك بهدف تعظيم قيمة الشركة للمساهمين والإحافضة

على ثقة العملاء والمستثمرين وكافة أصحاب المصالح وكذا حقوق العاملين بالشركة .

رئيس الجمعية

الجهاز المركزى للمحاسبات



أمين السكر

جامعى الأصوات

كما أن إدارة الشركة تلتزم دائماً بالمحافظة على تطبيق أعلى معايير الحوكمة ونشر تقارير نتائج الأعمال بدقة وشفافية والالتزام بالقوانين والقواعد والضوابط الرقابية التي تحكم أعمال وأنشطة الشركة ، وذلك من خلال :

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالى وغير المالى :

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وكذا الأحداث الجوهرية بما لا يؤثر على وضع الشركة التنافسى فى الأسواق التى تعمل بها، وإبلاغ البورصة المصرية بتلك المعلومات ونشرها بالشاشات الخاصة بالبورصة المصرية.

يتم موافاة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية بالقوائم المالية السنوية والدورية مرفق بها تقارير مراقب الحسابات وتقارير مجلس الإدارة عن نتائج الأعمال وذلك فور إنتهاء مجلس الإدارة من اعتماد القوائم المالية.

يتم نشر القوائم المالية وتقارير مراقب الحسابات بصفة سنوية على الأقل بجريدين يوميتين مصريتين.

كما توضح الشركة عن المعلومات غير المالية التى تهتم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين ومنها المعلومات الداخلية التى تتضمن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعة نشاطها وخطط الشركة واستراتيجيتها المستقبلية .

المواثيق والسياسات :

تلتزم الشركة بميثاق الأخلاق والسلوك المهنى الذى يتمثل فى سياسة إدارة قواعد السلوك المهنى والتي تهدف إلى وضع قواعد أخلاقية وسلوكية احترافية يلتزم بها جميع العاملين بالشركة وتهدف أيضا إلى توضيح المخالفات التى يجب تجنبها .



اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة :

يقوم مجلس إدارة الشركة بوضع القواعد والإجراءات اللازمة لتشكيل لجانه وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها ومدة عملها ، ويراعى عند إعداد التشكيل أن ترتبط خبرات الأعضاء بالمهام الموكلة لهم من حيث الجوانب الرقابية والقانونية والمالية ، ويقوم المجلس بالمتابعة المستمرة لأعمال هذه اللجان للتأكد من فاعلية دورها وإنجاز مهامها وعلى سبيل المثال (لجنة المراجعة والحوكمة / لجنة الأجور والمزايا / لجنة إدارة المخاطر / لجنة التحول الرقمي SAP / لجنة إدارة استثمار أموال الشركة والأصول) .

مساهمة الشركة خلال العام في تنمية المجتمع (الداخلي والخارجي) والحفاظ على البيئة :

أولاً : مسؤولية الشركة تجاه البيئة :-

في إطار الجهود المستمرة التي تقوم بها الشركة في سبيل تحقيق أهداف حماية البيئة والمحافظة على الصحة العامة ، والتزاماً من الشركة بتطبيق الإشتراطات البيئية لقانون البيئة رقم (٤) لسنة (٩٤) وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وذلك من خلال تنفيذ منظومة الحفاظ على البيئة الداخلية بمصانعها والخارجية المحيطة بها وبما يحقق إستدامة توافق أوضاعها البيئية .

١- قامت الشركة خلال العام بتنفيذ مشروع التكييف المركزي بالغاز الطبيعي لأحد مصانعها لتلافي تأثير الوطأة الحرارية مع العلم بأنه لا يوجد ارتفاع في درجة حرارة بيئة العمل نتيجة العمليات الصناعية المختلفة أكثر من المعدلات المسموح بها طبقاً للقرارات واللوائح التنفيذية وذلك من خلال الرصد الذي يتم بالشركة .

٢- قامت الشركة باستخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة النظيفة في تشغيل الغلايات ووحدات توليد الطاقة كمصدر نظيف للطاقة وللحد من الملوثات البيئية من نواتج الاحتراق .

رئيس الجمعية

الجهاز المركزي للمحاسبات



أمين السكر

جامعي الأصوات

٣- تقوم الشركة باستخدام محرقة صديقة للبيئة ويتم استخدام الحرارة الناتجة منها في توليد مياه

متلجة بطريقة التبادل الحرارى .

٤- تقوم الشركة بالتحكم فى انبعاثات ناعم الدخان باستخدام سيكلونات بها فلاتر غير منفذة للناعم

لمنع تطاير ناعم الدخان بالمجال الجوى ، وذلك حمايةً للبيئة من التلوث وإعادة استخدامه وتدويره

عن طريق تصنيع رقائق الدخان المجنس .

٥- قامت الشركة بإنشاء محطة لمعالجة المخلفات السائلة (الصرف الصناعى) واستخدامها فى معالجة

الصرف بالمجمع الصناعى بأكتوبر .

٦- أقامت الشركة محطة مركزية لتجميع نواتج التصنيع الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية بالشركة

ويتم بيع بعض الأصناف والبعض الأخر يتم تدويره فى الصناعات .

٧- قامت الشركة بشراء مجموعة من أجهزة القياسات البيئية لرصد ملوثات وانبعاثات بيئة العمل

لوقوف على الحدود المسموح بها طبقاً لإشترطات قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ .

هذا مع العلم بأن الشركة الشرقية "إيسترن كومبانى" حاصلة على جميع الموافقات البيئية

ولديها سجلات بيئية حديثة معتمده من أكبر الجهات البحثية والعلمية (المركز القومى للبحوث) وتم

الإطلاع عليها من جهاز شئون البيئة فضلاً عن أن الشركة ملتزمة بجميع القوانين والتشريعات المنظمة

للبينة .

ثانياً : مسئولية الشركة تجاه العاملين بها :

إيماناً من إدارة الشركة بأهمية العنصر البشرى بإعتباره أصل من أصول الشركة ، تقوم الشركة

بتقديم العديد من المزايا العينية للعاملين وعلى سبيل المثال (الخدمات الطبية والعلاجية / الأنشطة

الرياضية والاجتماعية / خدمات نقل العاملين . وخدمات أخرى) .

كما قامت الشركة بتوفير الحماية والمحافظة على العاملين بها من خلال تغطية أخطار

الحوادث الشخصية على مدار ٢٤ ساعة سواء فى أوقات العمل أو العطلات (داخل أو خارج الشركة) .

ثالثاً : مسؤولية الشركة تجاه المجتمع :

حرصاً من إدارة الشركة على أداء مسؤولياتها الإجتماعية تجاه المجتمع والتي تم إعتبارها مسؤولية إلزامية على الشركة فقد قامت الشركة خلال الأعوام السابقة وكذا هذا العام بتقديم العديد من التبرعات والمساهمات إلى المؤسسات الصحية والتعليمية والجمعيات الأهلية المشهورة .



ثم طلب سيادته من السيد المحاسب / عادل على شعراوى - مدير إدارة مراقبة الصناعات الكيماوية عرض تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ .

تحدث السيد المحاسب عادل على شعراوى - مدير إدارة مراقبة الصناعات الكيماوية :-

السادة الحضور كل عام وحضراتكم جميعاً بخير ، نتشرف بأن نعرض على حضراتكم تقرير الجهاز

المركزى للمحاسبات.

وقد طلب سيادته إعتبار التقرير ورد الشركة عليه وتعقيب الجهاز جزء لا يتجزء من محضر

الجمعية العامة ، ثم طلب سيادته من السيد المحاسب / طارق كامل عوض - وكيل الوزارة / نائب أول

مدير إدارة الصناعات الكيماوية - عرض التقرير المشار إليه ، وكان على النحو التالى :

تقرير مراقب الحسابات (الجهاز المركزى للمحاسبات)

عن القوائم المالية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني"

عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣

إلى السادة / مساهمى الشركة الشرقية "إيسترن كومباني"

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" شركة مساهمة

مصرية خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة فى قائمة المركز

المالى فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بإجمالى أصول نحو ٢٦,٣٠١ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل بصافى ربح

(بعد الضرائب) بنحو ٧,٦٥٧ مليار جنيه وقائمة الدخل الشامل وقائمتى التغيير فى حقوق الملكية

والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة

وغيرها من الإيضاحات.

رئيس الجمعية

الجهاز المركزى للمحاسبات

أمين السر

جامعى الأصوات



مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات :

تتضمن مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمته به القوائم المالية.

والنما نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً

لإبداء رأينا على القوائم المالية

رئيس الجمعية

الجهاز المركزي للمحاسبات



أمين المصنوع

جامعة الأصوات

أساس الرأي المتحفظ

- أسفرت نتائج مطابقة أعمال الجرد للأصول الثابتة والتي أجرتها الشركة عن وجود عجز بالماكينات بتكلفة نحو ١,٦٤٤ مليون جنيه بالإضافة إلى نحو ١,٨ مليون جنيه بمجموعات الأثاث والعدد والأدوات ووسائل النقل .

وقد تم إستبعاد عجز أصول ثابتة بنحو ٢٥,٥٨ مليون جنيه عن العام وأعوام سابقه دون تحقيق أسباب العجز واتخاذ الإجراءات المناسبة نحو تلافيه مستقبلا .

يتعين تحقيق أسباب ماسبق مع دراسة أسباب العجز وتحديد المسئولية بشأنه (الحالي والسابق) وإجراء ما يلزم من تسويات لما لذلك من أثر على صحة قيم الأصول الظاهرة بالقوائم المالية للشركة.

رد الشركة :

- بالنسبة للماكينة ساسيب جارى التحقيق فى الأمر .

- الأصول التى تم إستبعادها تمثل أصول متقدمه معظمها يرجع لأكثر من ٣٠ عام ومستهلكه تماما ومفككه وغير معلوم معالمها وتم إستبعادها من الدفاتر بموجب قرار مجلس إدارة الشركة .

- بالنسبه لفرق المطابقة لسنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمبلغ ٨٩٣,١٢ ألف جنيه ترجع الى سنوات سابقة منذ عام ١٩٨٠ وهى مهلكه دفتريا بالكامل تقدم أعمارها وطبيعتها مفككة ومستهلكة تماما وغير معلوم ملامحها ومنها يستخدم كقطع غيار لأصل مثيل وأغلبها بمجموعة أثاث وسوف يتم العرض على

مجلس الإدارة لإتخاذ القرار المناسب

تعقيب الجهاز :

- أن العجز بمجموعات الأثاث والأدوات قد تكرر خلال السنوات السابقة كما إننا سبق وتحفظنا على طريقة الجرد والمطابقة لتلك المجموعات حيث يتم جردها دون أرقام كودية ويتم جردها عن طريق تجميعها بالعدد ومطابقة الجاميع لكل بند فضلا عن إنتشار تلك الأصول بالعديد من المواقع والضرور على مستوى الشركة بمواقعها المختلفة وسهولة نقلها من مكان لآخر وسهولة إستخدامها فى إحلال بعضها البعض كل ماسبق يوجب أعمال ماورد بالملاحظة من ضرورة تحقيق الأمر ووضع القواعد اللازمة لتداركه مستقبلا مع إجراء ما يلزم من تسويات .



ملاحظة :

- لم نواف بالشهادات المؤيدة لوجود بعض الأصول الغير تتمثل في :

❖ الماكينات وخطوط الإنتاج المؤجرة تشغيليا من قبل الشركة المتحدة والبالغ تكلفتها نحو ٨٠,٩٣٣ مليون جنيه .

❖ عدد ١١ ماكينة عائدة من التأجير التمويلي ومدرجة بدون قيمة بالدفاتر وكانت تكلفتها التاريخية قبل عملية التأجير نحو ١٧٥,٦١١ مليون جنيه بالإضافة إلى الآت خدمات ومرافق بتكلفة نحو ١٣,٠٦٨ مليون جنيه .

❖ عدد ١٠ وسيلة نقل خارجى (سيارات) والبالغ تكلفتها نحو ٢,٩٨٠ مليون جنيه تمثل سيارات بالإصلاح بالورش الخارجية .

يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة للأصول المشار إليها .

رد الشركة :

- تم جرد مصنع المالبورو (المتحدة للتبغ UTC) .

- تم رجوع عدد ٤ سيارات وتم الحصول على المصادقات للسيارات الباقية .

تعقيب الجهاز :

- تم الجرد فى ٢٠٢٣/٩/١٨ بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات فضلا عن عدم موافاتنا بتاريخ الجرد

لإمكانية الإشراف عليه والتحقق منه كما لم نواف بالمصادقات المشار إليها برد الشركة وعليه لازنا

عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- تبين إتخاذ مجلس مديرى الشركة المعقد فى ٢٠٢٣/٨/٢ قرارا بإغلاق مخازن برج العرب بالإسكندرية

نهائيا والبالغ تكلفتها التاريخية للأرضى البالغ مساحتها ٧٣,٦٨٤ ألف متر مربع والمباني نحو ٤٦٩,٨٨٥

مليون جنيه (بتكلفة دفترية ٤٣٠,٤٣٠ مليون جنيه) دون مراعاة الشركة الإلتزام بالفقرة ٢١ من معيار

الحاسبة المصرى رقم (٧) الأحداث التالية لتاريخ القوائم المالية . فضلا عن عدم موافاتنا بخطط الشركة

تجاد الموقع المشار اليه فى أعقاب الاغلاق النهائى المشار اليه .

يتعين الإلتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه وموافاتنا بخطط الشركة تجاد الموقع محل

الملاحظة .

رئيس الجمعية

الجهاز المركزى للمحاسبات



امهين الكبر

جامعى الأصوات

رد الشركة :

- تم رفع توصية لمجلس الإدارة بإغلاق مخازن برج العرب ولم يتم إتمامها من مجلس الإدارة حتى تاريخ صدور القوائم المالية .

تعقيب الجهاز :

- أن قرار مجلس المديرين إستتبعه إجراءات تنفيذية بتعميم القرار على كافة المديرين التنفيذيين وذلك بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧ بأعمال مضمون القرار وفقا لما لدينا من مستندات وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة حيث إنه ووفقا لجوهر الأمر إتخذ قرار الغلق وتم السير فى تنفيذه قبل إصدار القوائم .

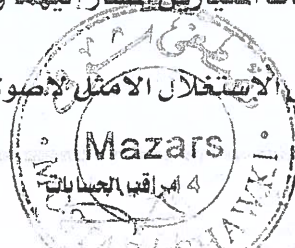
ملاحظة :

- لم تقم الشركة بدراسة الإضمحلال للأصول الثابتة بمواقعها التى تقر ووقف العمل بها (محرم بك - مصنع منوف) منذ عام ٢٠٢١، حيث تبلغ القيمة الدفترية لتلك الأصول نحو ٦٤ مليون جنيه وكذا لوحدات طابع ضريبى تمثل أجزاء من ماكينات تم تكهينها بقيمة دفترية بنحو ٢,٥٠٤ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٩ من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) إضمحلال قيمة الأصول.

يرتبط بما سبق أن مساحة أراضى المصنعين نحو ١٣,١٢١ ألف متر مربع و ٢٩,٦٣٩ ألف متر مربع بتكلفة تاريخية بنحو ٤,٨ مليون جنيه و ١٧,١ مليون جنيه لم تقم الشركة بدراسة استغلالها ولم يتم الإفصاح عنهما وفقا لمتطلبات الفقرة ٧٩ من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة واهلاكاتها بشأن تفضيل الإفصاح عن القيمة الدفترية لتلك الأصول نظرا لكونها مستبعد من الاستخدام النشط .

يتعين الإلتزام بمتطلبات المعيارين المشار إليهما وإجراء التصويب اللازم فى ضوء ما تسفر عنه

الدراسة المطلوبة والعمل على الاستغلال الأمثل لأصول الشركة .



رد الشركة :

- فيما يخص موقع محرم بك ومنوف قد تم التوقف في ٢٠٢١/١٢ وجرى حالياً نقل الأصول الثابتة من مصنع محرم بك إلى المجمع الصناعي وبالفعل تم نقل عدد ٦ ماكينات ٢ ماكينة صناعة سجاثر نانو و٤ ماكينة تعبئة ساسيب الفا وتم نقل الضواغط وتم نقل عدد ٢ ماكينة صناعة الفلتر وتم نقل أجهزة المعامل في أكتوبر ٢٠٢٢ ونقل ماكينة الإسكارتة وجرى نقل ماكينات الصناعة الديكوفليه وعقب إنتهاء خطة نقل الأصول سيتم دراسة مدى وجود إضمحلال من عدمه وإجراء مايلزم في ضوء الدراسات .

- أما فيما يخص قطع الأراضي المشار إليها في إطار خطط التطوير للشركة سوف يتم عمل دراسة للإستغلال الأمثل لهذه الأراضي .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة فضلاً عما تضمنه رد الشركة من مخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة رقم ٣١ فيما تضمنه من دراسة مؤشرات الإضمحلال سنويا وإجراء دراسة للقيمة الإستردادية حيث أن إرجاء الدراسة لحين إتمام النقل جاء دون سند ومخالف لمتطلبات المعيار المشار إليه فضلاً عن إغفال الشركة الرد بشأن مخالفة متطلبات الإفصاح بمعيار ١٠ وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

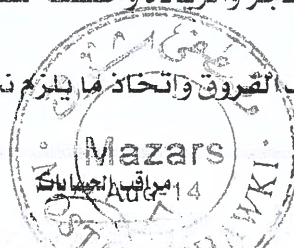
ملاحظة :

- أسفر الرفع المساحي لمواقع الشركة عن وجود فروق بين نتائج الرفع المساحي والمساحات المثبتة بالدفاتر وفقاً للمطابقة التي تمت بمعرفة الشركة حيث تبين وجود زيادات ب ٢٨٤١,٣١ متر مربع ووجود نقص بالمساحات وفقاً للرفع المساحي عما هو مثبت بالدفاتر ب ٥١٧٧٠ متر مربع دون موافاتنا بطبيعة وأسباب العجز والزيادة وخطط الشركة نحو معالجة تلك الفروق بالدفاتر.

يتعين بحث أسباب تلك الفروق واتخاذ ما يلزم نحو معالجتها.

رئيس الجمعية

الجهاز المركزي للمحاسبات



أمين السكر

جامعى الاصوات

رد الشركة :

- سوف يتم دراسة تلك الفروق واتخاذ ما يلزم ومعالجتها .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة نظراً للفروق الكبيرة والهامة التى أسفر عنها الرفع المساحى .

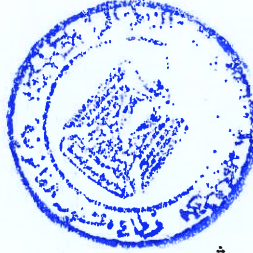
ملاحظة :

- عدم التزام الشركة بمتطلبات الفقرة ٥١ من معيار المحاسبة المصرى رقم ١٠ بشأن مراجعة العمر الإنتاجى للأصول والقيمة التخريدية على الأقل مرة فى نهاية كل سنة مالية على الرغم من الظواهر الواضحة بشأن ضرورة مراجعة العمر الإنتاجى للعديد منها ، حيث بلغت تكلفة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولا تزال تستخدم فى التشغيل نحو ٣,١١٧ مليار جنيه منها نحو ٢,٠٤٠ مليار جنيه الآت .

يتعين الإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصرى المشار إليه واعادة تقدير العمر الإنتاجى والقيمة التخريدية لكافة أصول الشركة .

رد الشركة :

- طبقاً للرأى الفنى لا يوجد مستجدات طرأت لتغيير العمر الإنتاجى وسوف يتم مراعاة ذلك فى نهاية كل عام .

تعقيب الجهاز :

عدم صحة ماورد برد الشركة حيث :-

- أغفلت الشركة على نحو واضح إعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للمباني خاصة مباني المجمع

الصناعى على الرغم مما ورد بتقرير المقيّم العقارى بشهر ابريل ٢٠٢٣ (لأغراض تحديد القيمة

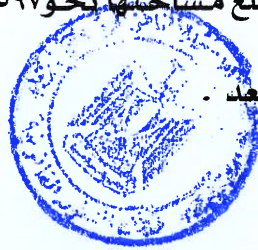
الإيجارية لتأجير المبنى وخطوط الإنتاج) من تحديد عمر مبنى مصنع المالبورو بستين عام وتعد

كافة مباني المجمع ذات طبيعة مماثلة (فى الإنشاء والاستخدام) .

- وجود ماكينات متوقفة بمصنع محرم بك منذ ٢٠٢١/١٢ بتكلفة نحو ١١٣,٤٢١ مليون جنيه بقيمة دفترية نحو ٣٧,٨١٢ مليون جنيه حيث أن الشركة مستمرة فى حساب إهلاك عنها بنسبة ١٠% دون مراعاة إعادة تقدير العمر فى ظل ظروف التوقف منذ نهاية ٢٠٢١ .
- بلغت تكلفة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولا تزال تستخدم فى التشغيل نحو ٣,١١٧ مليار جنيه منها نحو ٢,٠٤٠ مليار جنيه الآت ومعدات وفقاً للشاب بالإفصاح رقم ٨ من قائمة الإيضاحات المتممة الأمر الذى يظهر عدم دقة حساب الأعمار الإنتاجية لتلك الأصول عندما كانت غير مهلكة بالكامل ، وبالتالي يجب على الشركة تدارك ذلك بالنسبة للأصول غير المهلكة بنهاية الفترة بإعادة تقدير عمرها الإنتاجى فى ضوء المتغيرات المختلفة .
- كل ما سبق يعد مؤشراً واضحاً لإعادة النظر فى الأعمار الإنتاجية للأصول وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- تضمنت أراضى الشركة البالغ قيمتها نحو ١٩٨,٥١٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بعض الأراضى مسجلة بالدفاتر والسجلات وليست فى حوزتها وفقاً لما يلى :
- ❖ أراضى منزوع ملكيتها تبلغ مساحتها نحو ٢٠,٥٩٧ ألف متر مربع وصدرت أحكام تعويض لصالح الشركة عنهما ولم تنفذ بعد .



رد الشركة :

- بالنسبة لضوابط تنظيم محافظة القاهرة :
- فقد تم توجيه خطاب إلى السيد اللواء / محافظ القاهرة ضمن الإجراءات التنفيذية الخاصة بتنفيذ الحكم الصادر الاستئناف رقمى ٣٥١١.٣٣٩٢ لسنة ١٠ اق طعنا على الحكم الصادر فى الدعوى ٢٨١ لسنة ٢٠٠٥ تعويضات كلي شمال القاهرة الابتدائية موضح به كافة التفاصيل الخاصة بالموضوع محل الملاحظة .



أما بالنسبة لضوابط تنفيذ محافظة الجيزة :

- تم توجيه خطاب إلى السيد اللواء / محافظ الجيزة ضمن الإجراءات التنفيذية الخاصة بتنفيذ الحكم الصادر في الاستئناف رقمى ٩٠٠٥، ٩٠٧٨ لسنة ١٣٢٢ ق طعناً على الحكم الصادر في الدعوى ٣٦٥٠ لسنة ٢٠٠٠ مدنى حكومة جنوب الجيزة موضح به كافة التفاصيل الخاصة بالموضوع محل الملاحظة من جانبنا قمنا بمتابعة واستنهاض المحافظ أكثر من مرة آخرها بموجب كتابنا الموجه لمحافظ الجيزة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٥ .

وقد تم الإفادة من قبل الجهتين بضرورة توفير بعض المستندات اللازمة للتنفيذ وفقاً للآتى :

- ❖ شهادة من قلم المطالبات التابع لوزارة العدل بعدم وجود أية مطالبات قضائية على الشركة .
- ❖ ترجمة العقد الخاص بالنزاع ترجمة معتمدة .
- ❖ نموذج ٤٤ الخاص بالموقف الضريبي للشركة .
- وجرى تجهيز المستندات المطلوبة إستكمالاً لإجراءات التنفيذ .

تعقيب الجهاز :

- يتعين على الشركة سرعة تجهيز مايلزم من مستندات لتنفيذ الحكم نظراً لطول الفترة المنقضية منذ صدور الحكم بأحقيتها فى مبالغ التعويض وحرصاً على حقوقها لدى الغير.

ملاحظة :

- وجود مساحات مغتصبة من الشركة المصرية لتجارة الأدوية بنحو ٢٣٩,٧٥٠ متر بتقسيم منية السيرج .

رد الشركة :

- تلك المساحة قامت الشركة المصرية لتجارة الأدوية بإضافتها لمساحة ٧٠٠٠ م مربع محل عقد البيع الابتدائى المؤرخ فى ١٩٨١/٢/١٥ والخاص ببيع مسطح ٧٠٠٠ م للشركة المذكورة وقد تم تحصيل مبلغ ٣٢٩٤٤ جنيه بشيك رقم ١٣٨٩٩٣ استحقاق ١٩٨٧/١٢/٢٩ على بنك مصر فرع مصطفى كامل على ذمة التسوية النهائية فى ضوء العجز والزيادة بقدر ما تكشف عنه البيانات المساحية على الطبيعة وجرى المتابعة .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة جاء مخالفاً جملة وتفصيلاً عما سبق موافاتنا به من رد على ذات الملاحظة بالتقارير السابقة حيث أوردت بردها على تقرير الفحص المحدود في ٢٠٢٢/١٢/٣١ أنه " قد تم الحصول على حكم الإستئناف بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٨ رقم ٧٣٣٤ لسنة ١٣٧ بإلغاء الحكم المستأنف ويسقوط الحق في رفع الدعوى المبتدئة بالتقادم وانتظار موقف المطعون ضده للطعن على الحكم بطريق النقض " والجدير بالذكر أن الشركة لم توافقنا بأى مستندات مؤيدة لأى من ردودها الأمر الذى نرى معه ضرورة تحقيق الأمر بشأن تضارب الردود وما يحمله فى طياته من عدم تحقق مسئولى الشركة ذوى الصلة من موقف الأصل محل الملاحظة .

ملاحظة :

- نحو ٢٥١,٨٧٠ متر مربع مؤجرة لمدة ٥٠ سنة وانتهت فترة الإيجار دون بيان موقفها .

رد الشركة :

- نتشرف بالإفادة أن قطعة الأرض المنوه عنها والمقيدة ضمن مشمول محل العقد المسجل رقم ٢٧١٦ لسنة ١٩٤٥ ، فهى من مشمول الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم ٢٨١ لسنة ٢٠٠٥ والمؤيد استئنافياً برقمى ٣٥١١ ، ٣٣٩٢ لسنة ١٠ ق إستئناف على القاهرة والمرفوع من الشركة ضد السيد محافظ القاهرة بصفته وآخرين والقاضى منطوقة " إلزام المدعى عليهم بصفتهم أن يؤدوا للشركة المدعية مبالغ ستة ملايين ومائة وأربعة آلاف جنيه وثلاثمائة وأربعون جنيهاً والزامهم بالمصاريف وجارى السير فى الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الحكم .

تعقيب الجهاز :

- لم نوافق بالعقد أو بأى من المستندات المؤيدة لرد الشركة .



- فضلاً عن قطعة أرض بمساحة ٦٩٠٠ متر مربع - الكيلو ٢١ طريق العريش المساعيد تم التنازل عنها لإحدى الجهات وما زالت في حوزة الشركة ولم نقف على موقف التنازل عنها حتى تاريخه .
يتعين تحقيق الأسباب بشأن ما سبق وإجراء التصويب اللازم وموافقتنا بكافة المستندات ذات الصلة وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوقها طرف الغير .

رد الشركة :

- في ضوء قرار مجلس الإدارة رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٢٠ بالتبرع بقطعة أرض الشركة بمدينة العريش لأحد الجهات السيادية وقرار الجمعية العامة للشركة المنعقد في ٢٥/١٠/٢٠٢٠ بالموافقة على ذلك ، فإنه جرى إتخاذ الإجراءات التنفيذية في هذا الشأن وما يستتبعه من إجراء تسويات محاسبية .

تعقيب الجهاز :

- يكتفى ويتابع .

ملاحظة :

- استمرار عدم إستغلال أرض الشركة أمام الإجماع الصناعي بمدينة السادس من أكتوبر والمشتراه منذ عام ١٩٩٩ بتكلفة تاريخية نحو ٣٤,٥ مليون جنيهه والبالغ مساحتها نحو ١٦٥ ألف متر مربع (قيمتها العادلة في فبراير ٢٠٢٣ نحو ٥٥٨,٥ مليون جنيهه) ولم نقف على صحة تبويبها في ضوء عدم وضوح الرؤية بشأن إستغلالها .

يتعين العمل على إستغلال تلك الأراضى والإفصاح عن كيفية الإستغلال للوقوف على صحة

التبويب .

رئيس الجمعية

الجهاز المركزي للمحاسبات



أمين السر

جامعى الأصوات

رد الشركة :

- جارى دراسة طرق الإستغلال الأمثل لتلك الأراضى تمهيدا للعرض على مجلس الإدارة .

تعقيب الجهاز :

- يكتفى ويتابع .

ملاحظة :

- لم تقم الشركة بدراسة الإضمحلال للماكينات المتوقفه نتيجة عدم توفر قطع الغيار والتي تبلغ

قيمتها الدفترية نحو ٢٧ مليون جنيهه بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) .

نكرر التوصية نحو سرعة إتخاذ ما يلزم لإستغلال تلك الأصول والالتزام بمتطلبات معيار

المحاسبة المصرى المشار إليه.

رد الشركة :

- تم توفير قطع غيار لماكينة صناعة الفلتر وتم تركيبها وتشغيلها فى ٢٩/٨/٢٠٢٣ .

- بالنسبه لماكينتى الصناعة وفرم الجذور قد تم طلب قطع غيار وسوف يتم تشغيلها فور ورود قطع

الغيار وعليه فإنه من المتوقع تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية من تلك الآلات تفوق قيمتها

الدفترية .

تعقيب الجهاز :

- أوردت الشركة بردها أنه من المتوقع تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية من تلك الآلات تفوق قيمتها

الدفترية الأمر الذى جاء مخالفا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١ فيما ورد بالفقرة ٩ منه

من أنه فى حالة توافر مؤشرات على احتمالية حدوث إضمحلال فى قيمة الأصل فإنه يجب على

المنشأة أن تقوم بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل وقد أوردت الفقرات ٣٠- ٣٣ من ذات المعيار

العناصر الواجب مراعاتها عند حساب القيمة الاستخدامية للأصل (التي استندت إليها الشركة

بالرد) وكذا أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية . بناء على ما سبق كان على الشركة إجراء

الدراسات اللازمة لتقدير القيمة الإستخداية وليس مجرد توقعات وذلك حتى تفى بمتطلبات

المعيار لمشار إليه وعليه لازنا عهدها بنا بشأن ماورد بالملاحظة .



ملاحظة:

- عدم التزام الشركة بمتطلبات الفقرة ٧٩ (د) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة واهلاكاتها بشأن الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول الثابتة في ظل الفروق الهامة بينها وبين القيمة الدفترية لأصول الشركة .

يتعين الإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه.

رد الشركة:

- سيراعى ذلك مستقبلاً .

تعقيب الجهاز:

- كان على الشركة الإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه والإفصاح عن القيمة العادلة لأصولها الثابتة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ حيث أن الفروق الهامة والكبيرة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية قد تمثل جزء من إحتياجات مستخدمى القوائم من المعلومات .

ملاحظة:

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن المنظومة الأمنية وكافة الأعمال المتعلقة بها من تصميم وإشراف وأعمال التغذية الكهربائية والأعمال الكهروميكانيكية للمرحلتين والتي يرجع أقدمها لعام ٢٠١٤ على الرغم من أن مدة التنفيذ لكل مرحلة عام واحد وقد بلغت قيمة هذه الأعمال نحو ١٢٧ مليون جنيه . ودون دراسة الإضمحلال لها بالإخالفه لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) .

يتعين تحقيق الأمر بشأن عدم الإلتهاء من تلك المشروعات والتي يرجع أقدمها لعام ٢٠١٤ حفاظا على حقوق الشركة وكذا دراسة إضمحلال للمنظومة الأمنية طبقا لمعيار المحاسبة المصري

رقم (٣١) .

رد الشركة :

- تم تشكيل لجنة بقرار من السيد الأستاذ / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب رقم (٢٧٠) بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٢٢ لتسوية مشروع المنظومة الأمنية مع الشركة المتحدة للطباعة والنشر وتكنولوجيا المعلومات ، وتم عرض نتائج أعمال اللجنة على مجلس الإدارة والتي أفادت بأنه يمكن الاستفادة القصوى من كل عناصر المنظومة الأمنية الحالية من سويتشات وكاميرات و UPS فى دعم المنظومة الأمنية الجديدة وذلك بإضافتها بمخازن الشركة لحين إستخدامها ورفعها إلى الأصول الثابتة خاصة أن هذه العناصر لا يمكن الحصول عليها حالياً من الأسواق المحلية لندرتها وارتفاع أسعارها بشكل كبير جداً محلياً وعالمياً .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة أغفل ما تم عرضه على مجلس الإدارة فيما ورد بالملذكرة الداخلية المعروضة من قبل المدير التنفيذي لشئون التحول الرقمى ورئيس لجنة تسوية مشروع المنظومة الأمنية والتي ورد بها أنه " نظراً للتأخر الكبير فى تنفيذ المراحل الخاصة بالمشروع الأمر الذى أدى إلى تقادم الأجهزة والتكنولوجيا والأجهزة القائمة على تشغيل المنظومة وبالتالي أصبح لاجدوى من بذل الوقت والجهد على نظام غير محوكم وغير سليم "وعليه كان على الشركة فى ضوء القيمة الإستراتيجية للمنظومة للتحقق من مدى الإضمحلال بالأصول المدرج عنها بالقوائم المالية ، فضلاً عن إغفال الشركة الرد بشأن تحقيق الأمر عن التأخير فى إنهاء أعمال المنظومة المشار إليها .

ملاحظة :

- أسفر الرفع المساحى من قبل مكتب نور للتقنيات الهندسية للشركة عن فروق فى مساحة أراضى مواقع الشركة المدرجة بحساب الاستثمار العقارى بالزيادة عن السجلات للبعض بنحو ٥٠٦ متر مربع وفروق عن البعض الآخر بالنقص بنحو ٤٣٤٩ متر مربع بصافى فروق بالنقص بنحو ٣٨٤٣ متر مربع .

يتعين تحقيق أسباب ذلك ودراسة كافة الفروق المشار إليها واتخاذ ما يلزم من إجراءات وما

يستتبعه من تسويات بسجلات الشركة .

رئيس الجمعية

الجهاز المركزى للمتاحبات



أمين السر

جامعى الانبواب

رد الشركة :

- يتم دراسة تلك الفروق واتخاذ ما يلزم .

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشأن ضرورة الإنتهاء من دراسة الفروق وما يستلزمه من إجراءات وتسويات بسجلات الشركة وما له من أثر على قيمة بند الإستثمارات العقارية .

ملاحظة :

- سددت الشركة نحو ٨٤ مليون جنيه رسوم تحسين للوحدة المحلية بالجيزة لإضافة النشاط التجارى والسكنى لترخيص نشاط موقع الزمر والبالغ قيمته الدفترية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٨٤,٦١٣ مليون جنيه والمبوبة ضمن الإستثمار العقارى ، وعلى الرغم من تغيير الغرض من النشاط والإكتفاء بالنشاط الإدارى "مستشفى وخدمات صحية للعاملين وأسرهم" بموجب قرار مجلس إدارة الشركة فى جلسته رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٩ (بغض النظر عن أنها غير مستغلة حالياً) إلا أنها إستمرت فى تبويبها كإستثمار عقارى .

يتعين تحقيق الأمر بشأن سداد نحو ٨٤ مليون جنيه دون مبرر وإجراء التصويب اللازم لما له من

أثر على صحة عرض البنود بالقوائم المالية .

رد الشركة :

- بالنسبة للمبلغ المشار إليه المدفوع برسوم تحسين لتغيير النشاط إلى إدارى (مستشفى) فسوف يتم عمل تسوية عليه فى حالة إضافة أنشطة أخرى بخلاف إدارى (مستشفى) أو تغيير النشاط طبقاً للقواعد المعمول بها فى هذا الشأن .

- جارى العرض على مجلس الادارة لاتخاذ القرار النهائي فى هذا الشأن .

رئيس الجمعية

الجهاز المركزى للمناسبات



أمين السكرتير

جامعى الأصوات

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة لم يتناول ما جاء بملاحظتنا بشأن إجراء التصويب بالقوائم المالية في ضوء غرض الشركة بشأن الموقع المشار إليه جديراً بالذكر أنه تم الإشارة منذ سنوات بشأن إجراء التصويب دون قيام الشركة بأي إجراء.

- علاوة على عدم تناول رد الشركة بشأن تحقيق الأمر بشأن سداد مبلغ ٨٤ مليون جنيه دون مبرر في ضوء تضارب ردودها خلال العام السابق بأنه تم دفع الرسوم لتغيير النشاط وليس إقامة المستشفى وذلك على عكس ما تضمنه قرار مجلس الإدارة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٩ بالإضافة إلى قرارات مجلس الإدارة المتعاقبة بجلساتها أرقام ١٧ في ٢٣/٩/٢٠٢٠ و ٢٢ في ٢٩/١١/٢٠٢٠ و ٢٣ في ١٧/١٢/٢٠٢٠ والتي تضمنت تفويضاً بمخاطبة بعض المستثمرين في مجال المستشفيات والخدمات الطبية للمشاركة في مشروع إنشاء المستشفى بأرض الشركة بمخازن الزمر وكذلك المتابعة مع بعض الجهات المتخصصة في مجال التطوير والتسويق العقاري والاستمرار في المتابعة .
ومما سبق ذكره ودون الوقوف على ما إنتهت إليه الشركة في هذا الشأن على الرغم من ملاحظتنا المستمرة فإننا لازلنا معه عند رأينا بشأن ما ورد بملاحظتنا .

ملاحظة :

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن أصول (أراضي ومباني) موقعي المانسترلي بالجيزة ، ونيازا ببرج العرب الجديدة البالغة قيمتها الدفترية نحو ١٤٤, ٣٤ مليون جنيه حيث أن :-

❖ لم نقف على موقف الشركة النهائي من إستغلال موقع المانسترلي والإجراءات المتخذة في ضوء ذلك والتراخيص المؤيدة لها وما يستتبعه ذلك من أثر على صحة عرض تلك الأصول كإستثمارات عقارية هذا فضلاً عن تضمين مباني المانسترلي بحساب الإستثمار العقاري بالخطأ مباني قيمتها الدفترية بنحو ١٩١, ١ مليون جنيه تمثل مباني مستغلة كمخازن ومن قبل موظفي الشركة من القطاعات المختلفة (الجراج والأمن والحماية المدنية... إلخ) وكذا أراضي بالخطأ بنحو ١, ٣٥٣ مليون جنيه تمثل أرض الجراج المستغلة بالموقع ونصيب مسطحات المباني المستغلة المشار إليها بالإخلافة لمتطلبات معيار ٣٤ الإستثمار العقاري ومعيار ١٠ الأصول الثابتة حيث أنها مشغولة بمعرفة المالك تستخدم كمخازن للإنتاج التام .

رد الشركة :

- بالنسبة لإستخدام مخزن الإنتاج التام بموقع المانسترلى ، صدر قرار مجلس إدارة رقم (١٦) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٦ لتحويل الموقع المشار إليه إلى نشاط الإستثمار العقارى ، أما بالنسبة لإستخدام أحد المخازن بمعرفة المالك فهو إستخدام مؤقت سينتهى فى أقرب وقت .

تعقيب الجهاز :

- لم تقم الشركة بموافقاتنا بالإجراءات المتخذة والتراخيص المؤيدة لها فى ضوء قرارها بتحويل البنود المشار إليها من حساب الأصول الثابتة إلى حساب الإستثمار العقارى على الرغم من تكرار ملاحظتنا منذ سنوات بشأن ذلك الأمر .

- فضلاً عن وجود فرق جوهري بين النشاط العقارى كنشاط تنتهجه الشركة يترتب عليه معالجات محاسبية إلزاماً بمتطلبات معايير المحاسبة فى هذا الشأن وبين تبويب بند من أصولها كحساب إستثمار عقارى وذلك إستيفاء بمتطلبات معيار ٣٤ الإستثمار العقارى وفى كلتا الحالتين فإن الشركة فى جوهر أعمالها لا تنتهج نشاط الإستثمار العقارى والذى يستلزم معالجة خلاف المشار إليها وكذا لم نواف بقرار من إدارة الشركة يوضح نيتها فى إستغلال الموقع المشار إليه وما يؤيد ذلك من إجراءات وتراخيص يترتب عليها صحة التبويب الحالى ولا يعد الأمر سوى أصول ثابتة من أراضى ومباني كانت تتضمن مكاتب ومخازن غير مستغلة منذ سنوات ولم تقم الشركة بأى إجراء تجاه المباني يعبر عن نيتها فى إستغلالها وفقاً لمتطلبات معيار الإستثمار العقارى (التأجير مثلاً) .

- أما بشأن ماورد بشأن إستغلال العديد من الأصول أراضى ومباني بمعرفة المالك كمخازن وكجراج يستلزم الإعتراف بتلك البنود ضمن حساب الأصول الثابتة وليس الإستثمار العقارى خاصة وأن طبيعة ذلك الإستغلال منذ سنوات وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية والفترة اللاحقة لها الأمر الذى يستلزم إجراء التصويب اللازم .

وبناءً على ما سبق ما زلنا نطالبنا بشأن ما ورد بالملاحظة المتكررة منذ سنوات .

رئيس اللجنة

الجهاز المركزى للمسابقات



أمين السر

جامعى الأصوات

ملاحظة:

- تم الانتهاء من تقييم أرض موقع نيازا وفقاً لما ورد بإجتماع مجلس الإدارة رقم الجلسة (٤) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٤ تنفيذاً لقرار مجلس الإدارة بجلسته رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ بالموافقة على "بيع أرض الموقع ومخاطبة شركات تقييم متخصصة لتقييم الأرض سعرياً" دون الوقوف على غرض الشركة وخطتها تجاه طرح كامل الموقع (أرض ومبنى) أم الأرض فقط للبيع وما لذلك من تأثير على صحة قياس وتبويب وعرض بنود الموقع بالقوائم المالية .

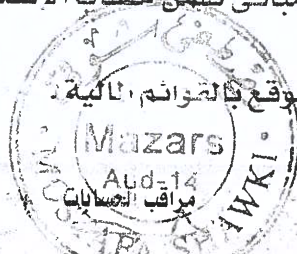
يتعين سرعة موافقتنا بالغرض النهائى للبنود التفصيلية للمواقع المشار إليها ببند الإستثمارات العقارية والإجراءات المتخذة من قبل الشركة وكافة التراخيص المؤيدة لتحقيق ذلك الغرض بما يؤيد التبويب الصحيح والملائم لتلك المواقع بالقوائم المالية للشركة وما له من أثر على صحة عرض وقياس تلك الأصول بالقوائم المالية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠، وكذا إجراء التصويب اللازم بشأن إستبعاد قيمة البنود (الأراضى والمباني) المشغولة بمعرفة المالك من حساب الإستثمار العقارى وإدراجها بحساب الأصول الثابتة إلتزاماً بمتطلبات معايير المحاسبة المشار إليها .

رد الشركة:

- موقع نيازا (أرض وما عليها) مدرج ومبوب ضمن الإستثمارات العقارية والأرض وما عليها سيتم طرحها للبيع عند إتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك .

تعقيب الجهاز:

- ما زلنا عند رأينا بشأن ما ورد بملاحظتنا المتكررة منذ سنوات فى ضوء عدم موافقتنا بما يؤيد غرض الشركة وخطتها تجاه طرح كامل الموقع (أرض ومبنى) أم الأرض فقط للبيع فى ضوء تحويل بنود الموقع بالكامل أراضى ومباني ضمن حساب الإستثمار العقارى وما لذلك من تأثير على صحة قياس وتبويب وعرض بنود الموقع بالقوائم المالية .



أمين السكر

جامعى الأصوات

الجهاز المركزى للمحاسبة

رئيس المحاسبة

ملاحظة :

- لم تقم الشركة بالإفصاح عن القيمة العادلة لكافة بنود الإستثمارات العقارية بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٣٢ من معيار ٣٤ الإستثمار العقارى .

- يتعين الإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه وإجراء الإفصاح اللازم لما له من أثر على صحة عرض القوائم المالية .

رد الشركة :

- سوف يتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

تعقيب الجهاز :

- مازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بملاحظتنا المتكررة منذ سنوات بوجوب الإفصاح عن القيمة العادلة لكافة بنود الإستثمارات العقارية إلتزاماً بمتطلبات معيار ٣٤ الإستثمار العقارى .

ملاحظة :

- لم تقم الشركة بإعداد قوائم مالية مجمعة تثبت فيها الإستثمار فى الشركة الشقيقة باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) الإستثمارات فى شركات شقيقة .

- يتعين الإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه .

رد الشركة :

- سيتم إصدار قوائم مالية مجمعة عند إصدار الشركة المتحدة للتبغ لقوائمها المالية .

تعقيب الجهاز :

- إن الغاية مما ورد بالملاحظة هو اظهار التغييرات التى طرأت على نصيب الشركة الشرقية فى صافى أصول الشركة المستثمر فيها وكذا نصيبها من الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخر للمنشأة للمستثمر فيها وعليه لا زلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة:

- تضمنت الأصول غير الملموسة نحو مليون جنيه قيمة تراخيص برامج إنتهت فترة تجديدها عن العام الحالى أو إنتهى العمل بها.

يتعين إجراء التسويات اللازمة لما لذلك من أثر على القوائم المالية وقائمة الدخل.

رد الشركة:

- تم عمل التصويب اللازم فى شهر أغسطس ٢٠٢٣ .

تعقيب الجهاز:

- لازلنا عند رأينا لكون الملاحظة خاصة بالعام المالى المنتهى فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

ملاحظة:

- لم تقم الشركة بالإفصاح عن قدرتها على إسترداد المبالغ المستثمرة فى سندات حكومية وبنك الإستثمار القومى الواردة بالإفصاح رقم ١٤ بمبلغ نحو ٢٠,٦٦ مليون جنيه حيث أنها مقيدة بالدفاتر منذ ما قبل عام ١٩٩١ وتحصل الشركة على عائد منها بنسبة ٣,٥% وتبين أن قدرة الشركة على إسترداد المبلغ المشار إليه مرهونة بصدور تشريع لهذا الغرض ، وما لذلك من أثر على صحة

حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة .

يتعين إجراء التصويب اللازم

رد الشركة:

- السندات المشار اليها هى سندات حكومية صادرة عن وزارة المالية وبنك الإستثمار القومى وحجم

الخطاير لها هى حجم الاخفاق المصروف الإئتمانى للدولة كما أنها تدر على الشركة إيرادات

إستثمارات بصفة دورية .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة لم يتطرق إلى وجود قيد على إستردادها متمثل في ضرورة إستصدار تشريع يقضى بذلك وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- لم تعكس القوائم المالية الأثار الناتجة عن إبرام عقد (تأجير وإعادة تأجير ماكينات) المبرم بين الشركة الشرقية (كمستأجر ثم مؤجر) وبين الأطراف الأخرى بالعقد المتمثلة في الشركة المتحدة للتبغ (مستأجر) وكذا شركات فيليب موريس مصروبي ام اى انجنيرينج (المالك للماكينات محل العقد) بالإخالفه لمتطلبات الفقرة ب ٥٨ من ملحق (ب) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) عقود التأجير .

كما لم تراعى الشركة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة بالفقرة ٩٥ من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) بشأن فصل الأصول المؤجرة تشغيليا عن الأصول غير المؤجرة حيث تضمنت إيضاحات الشركة كافة الأصول دون فصل .

يتعين الإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه .

رد الشركة :

- تمت معالجة الإيراد المتفق عليه في العقد وفقا للأساس المنتظم المشار إليه في المعيار المذكور .
- وسيتم دراسة الأثار المالية لعقدى الاستئجار والإيجار وأجراء ما يلزم فى ضوء هذه الدراسة .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظتين حيث لم يتناول الرد أسباب عدم الإلتزام بمتطلبات المعيار

المشار إليه وما لذلك من أثر على القوائم المالية .

ملاحظة :

- تضمن مخزون "مواد التعبئة والتغليف" أصناف تحت الفحص بنحو ٤٥,١١٨ مليون جنيه تم استلامها بقوائم نهائية يرجع بعضها لشهر إبريل ٢٠٢٣ ، فضلاً عن استمرار وجود العديد من الأصناف تحت الفحص من قطع الغيار بدون قيمة بصفة أمانة منذ مدة طويلة يرجع أقدمها لتاريخ ٢٠٢١/٧ وما لذلك من أثر على صحة رقم المخزون .

يتعين إجراء التصويب اللازم وما له من أثر على صحة رصيد المخزون والحسابات المختصة في

تاريخ القوائم المالية في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً.

ملاحظة :

- تضمن مخزون الشركة العديد من الأصناف الراكدة والبطيئة منها ما يلي :-

❖ أصناف قطع الغيار بنحو ٥٤ مليون جنيه المتبقى مما سبق حصره على مستوى كافة مخازن

الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ والتي مر عليها ٧ سنوات دون استخدام ، علاوة على تكهين

الماكينات الخاصة بالسفن الأخر منها وأفاد الفنيون بعدم الاحتياج لها وفقاً لطراز الماكينة

الخاص بقطعة الغيار فقط دون انتهاء الشركة من مدى بحث احتياج ماكينات الشركة

بمختلف طرازاتها لتلك الأرصفت وقد أفادت الشركة أنه جارى إسناد إعادة فرزها من قبل

شركات دعم فنى للوقوف بصورة نهائية على مدى الاستخدام ماسبق دون مراعاة تقدير

الإنخفاض في قيمة رصيد الأصناف أشار إليها

❖ هذا بخلاف أصناف أخرى راكدة من قطع الغيار بنحو ٤٨,٣١٦ مليون جنيه ما زالت الشركة مقدره إنخفاض لتلك الأصناف دون دراسة والبالغ في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ١٨٦,٤٧ مليون جنيه الجدير بالذكر تخبط الشركة في مدى استخدام العديد من تلك الأصناف في صيانة الماكينات والتي سبق أن إنتهت بعدم الإحتياج إليها حيث تم صرف أصناف منها بنحو ٤٧٢ ألف جنيه وإرتداد أصناف أخرى بنحو ٤,٥٤٦ مليون جنيه خلال العامين ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، ٢٠٢٣/٢٠٢٢ سبق صرفها في الأعوام السابقة وما يتبين معه القصور بشأن الرأى النهائى الصادر بشأن التصرف في تلك الأصناف وكذا قصور مسئولى الصيانة بالمصانع بشأن طلب وإرتجاع الأصناف الأخرى دون استخدام ما سبق دون إعادة تقدير الإنخفاض في قيمة رصيد الأصناف المشار إليها.

❖ أصناف راكدة من التعبئة والتغليف بنحو ٦,١٠٨ مليون جنيه لم يصدر قرار بالتصرف الإقتصادي بشأن أغلبها ودون قيام الشركة بالرجوع على المتسبب في ركود تلك الأصناف من (توقف صنف المنتج التام بالأسواق أو تغيير التحذير المطبوع عليها أو عدم وجود QR code أو سعر أو إنتهاء صلاحية) أو شراء أصناف غير مناسبة لطبيعة الإنتاج وما نتج عنه إهدار موارد الشركة والذي قد يرجع ذلك للقصور في دراسة إحتياجات الشركة من المستلزمات بما يتناسب مع سياسات الإنتاج والبيع لمنتجات الشركة وقد تم تقدير إنخفاض لأصناف بنحو ٣,٨٧٢ مليون جنيه بكامل قيمتها دون دراسة وأصناف أخرى بنحو ٢,٢٣٦ مليون جنيه لم يراعى الإنخفاض في قيمتها.

❖ تضمن مخزون الخامات مواد الخلط (روائح/ألوان غذائية/عسل محول) بالمخازن وأرصدة بالمصانع بلغت قيمتها نحو ٧٢٠ ألف جنيه (تم مراعاة إنخفاض في قيمتها بكامل القيمة) غير صالحة ولم يصدر قرار نهائى بشأن العديد منها .

يتعين إجراء التحقيق وتحديد المسئولية ومحاسبة المتسبب في ركود الأصناف المشار إليها ودراسة التصرف الإقتصادي نحو كافة الأصناف مع إعداد التسويات اللازمة المترتبة على دراسة الإنخفاض لتلك الأصناف وإعادة تقدير قيمتها في ضوء متطلبات معيار الحاسبة رقم ٢ المخزون .

ش.س. الجمعية

الجهاز المركزي للحسابات



إيمان السيد

جاءى الأصوات

٢٠٢٣/٦/٣٠

رد الشركة :

- تم تحويل الموضوعات المشار إليها الى الشئون القانونية وتسجيلها بسجل التحقيقات تحت أرقام ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ لسنة ٢٠٢٣ إدارى الشئون القانونية والتي مازالت جميعها قيد التحقيق وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك.

تعقيب الجهاز :

- مازلتنا عند رأينا بشأن ما ورد بملاحظتنا فى ضوء عدم الإنتهاء من تحديد المسئولية وتكرار الإشارة إليه منذ سنوات دون الوصول لنتائج بشأن تحديد المسئول ومحاسبته لكافة ما ورد بملاحظتنا إكتفاء برد الشركة بإحالة الموضوعات للشئون القانونية بالشركة علاوة على عدم تناول رد الشركة الإجراءات المتخذة بشأن دراسة التصرف الإقتصادي نحو كافة الأصناف علاوة على عدم إجراء التسويات اللازمة المترتبة على دراسة الإنخفاض لتلك الأصناف وإعادة تقدير قيمته فى ضوء متطلبات معيار المحاسبة رقم ٢ المخزون .

ملاحظة :

- ظهر رصيد مخزن المخلفات والخردة بحساب المخزون فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٦٨٩ ألف جنيه تبين بشأنه إستمرار الشركة بجرد العديد من الأصناف تقديرياً (الأصناف ذات الوزن) ودون وجود حركة تفصيلية لكل صنف بالحسابات المالية مما يشكك فى صحة قيمة أرصدة المخلفات ، هذا بالإضافة الى إستمرار قصور الدورة المستندية لعمليات الإضافة لحسابات مخزن المخلفات والذى يتم تحديدها كمتعم حسابى للأصناف المباعة وأرصدة المخزن .
إتصلاً بما سبق إستمرار عدم إثبات وتقييم العديد من الأصناف المشونة بالمخزن بالحسابات المالية .

يتعين إجراء الجرد الضعلى لكافة الأصناف واستكمال الدورة المستندية الخاصة بحسابات مخزن المخلفات . والعمل على إثبات كافة الأصناف المشونة بالمخزن بالحسابات المالية ومايستتبعه من تسويات محاسبية مرتبطة بها وإماله من أثر كل رصيد المخزون ونتائج الفترة .

رد الشركة :

- نظراً لضخامة كميات نواتج التصنيع وتنوعها الواردة إلى محطة نواتج التصنيع مما يصعب معه معرفة أوزان كل صنف بل يتم الوزن بالحالة الموجودة عليها الشاحنة ولا يتم فصل هذه الأصناف إلا بعد تفريغها على الأرض وبالتالي لا يتم استخراج قائمة إستلام لكل صنف على حدة وتتم المراقبة عن طريق الجرد الفعلى للأصناف التى يمكن جردها فعلياً وهى الأصناف التى يمكن عدها أما الأصناف التى لا يمكن عدها فتخضع للجرد التقديرى لإستحالة جردها فعلياً وسيتم دراسة الدورة المستندية الخاصة بحسابات مخزن المخلفات واتخاذ ما يلزم فى ضوء الدراسة .

تعقيب الجهاز :

- جاء رد الشركة مكرراً لردودها فى السنوات السابقة وغير متضمن مايفيد معالجة القصور بالدورة المستندية لعمليات الإضافة للمخزن ، حيث أفادت الشركة بأنه يتم فرز الأصناف عند تفريغها على الأرض دون توضيح منها أن توقيت الفرز يتم عند البيع فقط كما أفادت فى ردودها على تقاريرنا فى الأعوام السابقة ، كما أن تأكيد الشركة بأن الأصناف التى لايمكن عدها تخضع للجرد التقديرى يؤكد ما نشير إليه بملاحظتنا بشأن صعوبة التحقق من رصيد تلك المخلفات فى تاريخ نهاية العام المالى فى ضوء عدم وجود إجراء بديل يمكن الإعتماد عليه للقصور فى الدورة المستندية لإثبات أصناف المخلفات بالمخزن وما ينتج عنه القصور الشديد فى الرقابة على تلك الأصناف .

ملاحظة :

- تضمن مخزون قطع الغيار فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٤٩ مليون جنيه تمثل صافى المتبقى من أصناف خاصة بالعميل شركة "بريتش أمريكان توباكو إيجيبث" كانت تستخدم للماكينات المستخدمة فى إنتاج منتجات الشركة فى ضوء اتفاقية التصنيع المبرمة مع الشركة وقد إنتهى العمل بالاتفاقية فى ٢٠٢٢/١٢/٢٧ وعلى اثر ذلك تم تنازل العميل عن تلك الأصناف دون وجود محاضر تسليم واستلام بين الطرفين اكتفاء بمحاضر جرد من الشركة فقط .

جديراً بالذكر أن القيمة المشار إليها وفقاً لجدول مقيمة بالتكلفة الواردة من شركة بريتش

ولم تقم الشركة بإثبات تلك الأصناف بحساباتها في حينه .

يتعين إثبات تلك الأصناف بقيمتها العادلة بحسابات الشركة لما لذلك من أثر على صحة قيمة

المخزون في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

رد الشركة :

- طبقاً لانتهاء العقد بين الشركة وشركة بريتش قامت شركة بريتش بالتنازل عن قطع الغيار

المذكورة بدون مقابل وتم الاعتماد على الأسعار الواردة من شركة بريتش في تسجيلها في دفاترنا .

تعقيب الجهاز :

- جاء رد الشركة مؤكداً لما جاء بملاحظتنا الأمر الذي لازلنا فيه عند رأينا بشأن إثبات تلك الأصناف

بقيمتها العادلة بحسابات الشركة لما لذلك من أثر على صحة قيمة المخزون في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

ملاحظة :

- قامت الشركة بتقييم كافة أصناف الإنتاج غير التام البالغ ٥٤,٤٦٦ مليون جنيهه بالتكلفة دون

إجراء مقارنة بينها وبين صافي القيمة البيعية للمخزون بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٩ من المعيار رقم

(٢) المخزون في ضوء وجود العديد من الأصناف التي تزيد تكلفتها عن سعر بيعها .

يتعين إجراء التصويب اللازم والالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية المشار إليها .



رد الشركة :

- يتضمن الإنتاج غير التام البالغ ٥٤,٥ مليون جنيهه ما يمثل ٩٨% تقريباً من قيمة سجايروهي

اصناف لا تحقق خسائر والقيم المتبقية فإن أسعار البيع للأصناف الخاصة بها تغطي تكلفتها حتى

المرحلة الإنتاجية الظاهرة عليها



تعقيب الجهاز :

- لم تقم الشركة بإجراء دراسة لكافة أصناف الإنتاج غير التام للوقوف على مدى وجود انخفاض يستلزم الاعتراف به من عدمه الأمر الذى ما زلنا فيه عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة التزاماً بمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٢ المخزون .

ملاحظة :

- عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن وجود ودائع بضمان قروض بنحو ١٧,٩ مليون دولار تعادل نحو ٥٥٥ مليون جنية بإخالفه لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٤ .
يتعين إجراء الإفصاح اللازم.

رد الشركة :

- تم الإفصاح فى الإيضاحات المتممة عن وجود قرض دولارى بضمان الوديعة الدولارية .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة جانبه الصواب حيث ما ورد بالإيضاحات المتممة أنه يوجد قرض دولارى بنسبة ٩٠% من الوديعة الدولارية دون ذكر أن الوديعة مجمدة بالكامل مقابل القرض وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٩٢٣,٠٢١ مليون جنية ونرى عدم

كفايتها فى ضوء ما يلى:

❖ تضمن مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ نحو ٣٦٦,٤٠٣ مليون جنية تمثل فروق ضريبة

الدخل المقدرة عن السنوات ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ فضلا عن نحو ١٠٠,٢٤ مليون جنية

تمثل مقابل تأخير عن تلك الفترات مما سبق مبلغ نحو ٥٨,١٢٥ مليون جنية تقديرات عن

السنوات ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٧ على الرغم من ورود نماذج ١٩ عن السنوات المشار إليها

بنحو ٥١٣,٦٩ مليون جنية بخلاف مقابل التأخير دون موافاتنا بالمستندات المؤيدة لاحقية

الشركة فى رد كل تلك الفروق وقدرة الشركة على تخفيض تلك الفروق.

رد الشركة :

- يعد نموذج ١٩ نموذج مبدئى يتم الطعن عليه ولا يعتد به كنموذج نهائى وقد قامت الشركة بتكوين المخصص المشار إليه فى ضوء ما إنتهت إليه لجان الطعن فى السنوات السابقة وما إعترفت به من مصروفات .

تعقيب الجهاز :

- حيث وردت نماذج ١٩ موضحا بها البنود التى لم تعترف بها المصلحة والتى تمثل محل للخلاف تم تحميل الشركة بضريبة عنه فكان على الشركة تقدير الفروق الضريبية فى ضوء قدرتها على إثبات أحقيتها فى البنود المدرجة بنموذج ١٩ حتى يعبر الإخصص عن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الإلتزام وفقا لمتطلبات الفقرة ٣٦ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- على الرغم من عدم إعتراف مصلحة الضرائب "قيمة مضافة" بنسب فاقد مسموح بها لطابع البندول عن أخر سنوات تم فحصها ٢٠١٧/٢٠١٦ - ٢٠١٩/٢٠١٨ مما ترتب عليه تحمل الشركة بفروق ضريبية عن طابع البندول بنحو ١,٢١٥ مليار جنيه ، إلا أن مخصص الضرائب البالغ نحو ١٩٢,٤٦٢ مليون جنيه لم يتضمن تقديرا لما يمكن أن تتحمله الشركة فى هذا الشأن حتى صدور موافقة الرقابة الصناعية على نسبة الـ ٣٪

رد الشركة :

- عند قيام الشركة بعمل مخصص لضريبة القيمة المضافة فقد تم الأخذ فى الإعتبار أن الشركة قامت بفحص السنوات من ٢٠١٩/٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بعد إستلام تقرير الرقابة الصناعية الخاص بهالك البندول المسموح به وقد تم تقديمه إلى مصلحة الضرائب وهو أول تقرير صادر لهالك البندول واعمالا بمبدء المثل فلقد تم الاعتراف بتقرير الرقابة الصناعية الصادر بتاريخ ٢٠٢١/١/٤ بخصوص هالك تراب الدخان عن الفترات ٢٠١٥/٢٠١٤ و ٢٠١٦/٢٠١٥ بصدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/١٩ وبالتالي لم تقم الشركة بعمل مخصص خاص بطابع البندول .

تعقيب الجهاز :

- قد تختلف حيثيات إعراف وتطبيق المصلحة لتقرير الرقابة الصناعية بشأن تراب الدخان عنها بشأن طابع البندول ومن ثم قد لا يتم تطبيقه على السنوات السابقة لصدوره وعليه كان على الشركة مخاطبة المصلحة لإستطلاع رأيها بشأن أعمال ما ورد بتقرير الرقابة الصناعية عن السنوات السابقة لصدوره حتى يعبر المخصص عن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الإلتزام وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- تضمن المخصص المشار إليه نحو ١٨١, ٢٦٤ مليون جنيه عن فروق ضريبة المرتبات المتوقعة ومقابل التأخير عن تلك الفروق فى حين تبين ورود مطالبات للشركة بنحو ١,٢ مليار جنيه عن الأعوام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٩ إتصلاً بما سبق تبين وجود خطأ مادي من الشركة بالطعن المقدم عن الفترات المشار إليها ، الأمر الذى قد يحول دون قبول الطعن عن السنوات ٢٠١٦ وكذا ٢٠١٩ وتحمل الشركة للضريبة عنهما بالكامل والتي تبلغ نحو ١٢٩,٧٥٩ مليون جنيه و ١٤٢,٩٧٩ مليون جنيه على الترتيب.

يتعين إجراء التصويبات اللازمة وإعادة النظر فى مخصص الضرائب المتنازع عليه فى ضوء ما سبق.

رد الشركة :

- تم تقديم الطعن فى المواعيد القانونية عن السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦ ومن ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩

على نموذج رقم (١) حيث يقسم هذا النموذج الى :-

❖ بيانات خاصة بالمول (الاسم / النشاط / العنوان / ورقم التسجيل) .

❖ بيانات خاصة بالنموذج رقم (٣٨/مرتبات) المسلم للجهة (تاريخ الاخطار/ ومبلغ النموذج /

والفترة الزمنية الخاصة بالنموذج)

❖ أوجه الاختلاف / أسباب الطعن :- وهى مساحة غير كافية فى النموذج ولقد ذكر فى النموذج (حال عدم كفاية المساحة المخصصة بالصحيفة لإثبات أوجه الخلاف / أسباب الطعن يسمح للطاعن بتقديم مذكرة بأسباب الطعن) وقد قامت الشركة بإجراء ذلك وتم شرح بنود الاعتراض بمذكرة تفصيلية منفصلة وهذا ما قامت به الشركة وتم قبول الطعن وتحويله إلى اللجان الداخلية بالأمورية وبالتالي لا مجال للخطأ المادى الذى يستوجب رفض الطعن المقدم من الشركة .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة جانبه الصواب فيما تضمنه من أنه " لا مجال للخطأ المادى الذى يستوجب رفض الطعن المقدم من الشركة " حيث تضمن الطعن أن الفترات المطعون عليها من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠١٦/١/١ (وصحتها حتى ٢٠١٦/١٢/٣١) ومن ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٩/١/١ (وصحتها حتى ٢٠١٩/١٢/٣١) الأمر الذى قد يحول دون قبول الطعن عن السنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٩ وكذا ٢٠١٩ وتحمل الشركة للضريبة عنهما بالكامل والتي تبلغ نحو ١٢٩,٧٥٩ مليون جنيه و ١٤٢,٩٧٩ مليون جنيه على الترتيب نظراً لما عتري الطعن من خلل بالناحية الشكلية.

فضلاً عن عدم تضمن رد الشركة الإشارة إلى الفروق الكبيرة بين ماورد بمطالبات المصلحة

وتقديرات الشركة .



ملاحظة :

- بلغ مخصص المطالبات القضائية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٣,٥٠٩ مليون جنيه مقابل ١٢٠ مليون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وذلك وفقاً لدراسة لم تتضمن تقديراً للإلتزامات المتوقعة الناشئة عن عدد كبير من القضايا وخاصة أن عدد كبير منها فى مراحل الاستئناف ولم توضح الأسس التى تم وفقاً لها تحديد النسب الواردة بها.

يتعين إعادة النظر فى المخصص المذكور فى ضوء ما سبق.

رد الشركة :

- لا يتم تقدير الالتزامات المتوقعة للقضايا التي لا تتطلب تدفق نقدي خارج من الشركة ، على سبيل المثال القضايا المتعلقة بأحقية المتخارجين في عضوية النادي الرياضى للشركة ، أما بخصوص الأسس التي اعتمدت عليها الشركة في تحديد نسب للكسب والخسارة لكل قضية فهي إعدادت طبقاً لخبرة القطاع القانونى .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة حيث تضمن كشف القضايا العديد من القضايا المرفوعة على الشركة والتي قد تتطلب تدفقات خارجية للموارد الإقتصادية حيث ورد بكشف القضايا بعض الدعاوى المتوقع أن تخسرها الشركة وتم الإفادة بأن المبلغ غير مقدر وعليه لا يعبر المخصص عن أفضل تقدير للنفقات المتوقع أن تتحملها الشركة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ .

ملاحظة :

- بلغ رصيد مخصص التزامات المعاش المبكر فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٢٥٦,٧ مليون جنيه وقد بلغت تكلفة التخارج الخاصة بمن تقدم حتى ٢٠٢٣/٨/٣١ (نهاية المدة المحددة للتقدم) نحو ٢١٤,٧ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٤٢ مليون جنيه .
يتعين تخفيض المخصص بمبلغ ٤٢ مليون جنيه .

رد الشركة :

- سيتم رد المبلغ المتبقى من المخصص بعد تنفيذ عملية تحويل كافة المبالغ إلى المتخارجين .

تعقيب الجهاز :

- رد الشركة جانبه الصواب حيث أن انتهاء الفترة المحددة من الإدارة لبرنامج التخارج فى نهاية أغسطس ٢٠٢٣ وقبل إصدار القوائم المالية يعد حدثاً لاحقاً يوجب التعديل بالقوائم المالية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ للمبلغ المعترف به كمخصص فى التاريخ المشار إليه وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة .



ملاحظة :

- ظهر رصيد مصلحة ضريبة القيمة المضافة بنحو ٢,٥ مليار جنيه وفرق نحو ٢٣ مليون جنيه بالزيادة عن مبلغ إقرارى ضريبة القيمة المضافة عن شهرى مايو ويونيه ودون توضيح أسباب الفرق.

يتعين بحث الفرق وإجراء التصويب اللازم.

رد الشركة :

- سيتم إجراء التصويب اللازم.

تعقيب الجهاز :

- لازالت الإدارة عند رأيها بشأن ماورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- أسفرت المطابقة مع المورد / شركة مطابع محرم الصناعية (النزهة وباكوس) عن فروق بنحو

١٦,٦١٢ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

كما أسفرت المطابقة مع المورد / شركة السكر والصناعات التكاملية عن فروق بنحو

٣,٣٩٢ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

كما وردت مصادقة شركة المصرية لأعمال النقل البحرى - مارترانس - بعدم مطابقة الأرصدة

المدينة المستحقة على المورد بنحو ١٣,٣٧٧ مليون جنيه فى ٢٠٢٣/٦/٣٠.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة وتسوية الفروق.

رد الشركة :

- ما ظهر نتيجة المطابقة هى أرصدة مستحقة للشركة وليست فروق مطابقة وتم تسويتها فى الشهور

اللاحقة فى ٢٠٢٣/٦/٣٠.

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بأن المطابقات والمصادقات المشار إليها أظهرت فروق وعدم تطابق للأرصدة وتستوجب دراسة أسبابها وبحثها قبل تسويتها .

ملاحظة :

- بلغت ضريبة الدخل الجارية المستحقة وفقاً للبيانات الضريبية نحو ٨٨٥,٦٦٥ مليون جنيه في حين كانت الضريبة المستحقة بالقوائم المالية ومن واقع الدفاتر والسجلات مبلغ نحو ٩٠٨,٣٦٥ مليون جنيه أي بزيادة نحو ٢٢,٧ مليون جنيه مرحلة منذ سنوات سابقة .

يتعين بحث أسباب الفرق المشار إليه وموافقاتنا بالنتائج للوقوف على مدى صحة رصيد ضريبة الدخل الجارية المستحقة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

رد الشركة :

- تلك الزيادة ناتجة عن سنوات سابقة وجارى فحص السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٦ و٢٠١٧/٢٠١٧ و٢٠١٨/٢٠١٧ وسيتم تحديد تلك الفروق عند الانتهاء من فحص تلك السنوات .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة من ضرورة بحث الفروق المشار إليها واتخاذ ما يلزم .

ملاحظة :

- درجت الشركة على إثبات حافز الأداء المتعلق بالسنة المالية في ذات السنة وذلك دون الأخذ في الاعتبار تاريخ صدور القرار من جهة الاختصاص (مجلس الإدارة) وهو الواقعة المنشأة لاستحقاق المصروف وقد بلغت قيمة الحافز عن العام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٥٣٦ مليون جنيه دون صدور قرار مجلس الإدارة حتى تاريخه . كما تضمنت الأرباح المرحلة نحو ٢١٢ مليون جنيه "إيراد" تسوية حافز أداء يخص العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ الأمر الذي يشير إلى عدم دقة تحديد المستحقات وما له من أثر على نتائج الأعمال .

يتعين إثبات الاستحقاق طبقاً للواقعة المنشأة له ومراعاة الدقة في حساب تلك المستحقات لما له من أثر على صحة القوائم .



رئيس الجمعية

الجهاز المركزي للمحاسبات

أمين السر

جامعى الاصوات

رد الشركة :

- قامت الشركة بإثبات إستحقاق حافظ الأداء في ذات السنة المالية طبقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (١٦) لسنة ٢٠٢١ والمنعقد بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٢١ والإخاص بدمج نظام الحوافر بشقيه الحوافر الجماعية بحد أقصى ٢٥ شهر / مكافأة التميز بحد أقصى ١٢ شهر، في نظام موحد تحت مسمى حافظ الأداء بحد أقصى ٣٧ شهر والعمل به اعتباراً من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، وهي الواقعة المنشأة لإستحقاق المصروف أما القرار الصادر بتاريخ ١٧/١/٢٠٢٣ فهو قرار صرف حافظ الأداء للعاملين بالشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠/٦/٢٠٢٢ .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها حيث يتم تحديد الحد الأقصى والأدنى للصرف طبقاً للمؤشرات المالية للشركة والتي قد تتغير من عام لآخر مما يتطلب صدور قرار بذلك بالإضافة الى ذلك عدم دقة احتساب الحافز كما ورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- إستمرار تحميل تكاليف إنتاج السجاير بتكلفة مرفوضات جذور الدخان المستخدمة في صناعة المعسل والبالغة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ كمية نحو (١١٨٠) طن علماً بأنه تقدر تكلفة الجذور الجديدة لذات الكمية بنحو ٢٩,٥ مليون جنيه (إسترشاداً بسعر صنف جذور FC) الأمر الذي يؤثر على صحة تقييم المخزون من الصنفين وما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .

يتعين إجراء التصويب اللازم بتحميل المرفوضات المشار إليها ضمن تكلفة صناعة المعسل وتخفيض تكلفة إنتاج السجاير بها.

رد الشركة :

- يوجد قرار مجلس إدارة بتحميل صناعة السجاير بتكلفة التراب والبودرة والجذور المرفوضة من الصناعة . حيث تعتبر هذه الجذور مخلفات للعمليات الإنتاجية لتصنيع السجاير وبدل من التخلص منها بحرقها تقوم الشركة بإعادة تدويرها في إنتاج المعسل .

تعقيب الجهاز :

- الهدف الأساسي لأي نظام تكاليف هو تحديد تكلفة المنتج بدقة وعدالة وما يترتب على ذلك من اتخاذ القرارات الإدارية والتسويقية المناسبة بشأنه وما جاء بالرد المتكرر منذ سنوات (رداً على ملاحظتنا المتكررة) بعدم تحميل المعسلات بتكلفة مرفوضات جذور الدخان المستخرجة من إنتاج السجائر وارجاعها السبب في ذلك لوجود قرار مجلس إدارة سابق بذلك الأمر لتدعيم صناعة المعسل بسبب المنافسة الشديدة (كما جاء رد الشركة في السنوات السابقة) ليس له أى علاقة بمسئولية الإدارة في استخدام نظام التكاليف بطريقة سليمة وتحديد التكلفة الفعلية وما يستلزمه ذلك من ضرورة صدور قرارات لترشيد التكلفة وتحقيق الأسباب المؤدية لإرتفاع تلك التكلفة وليس تحميل تكلفة منتج لمنتج آخر وكذا يستلزم من إدارة الشركة إستصدار قرارات تسويقية تجعل المنتج قادر على المنافسة في السوق وتحقيق أعلى ربحية .

- علاوة على عدم تضمن رد الشركة ما يفيد قيامها باتخاذ مايلزم من تقييم سليم لتلك الأصناف وإجراء التصويب اللازم .

وفي ضوء ماسبق فإننا لازلنا عند رأينا الوارد بالملاحظة.

ملاحظة :

- تضمن مصروف ضريبة الدخل مبلغ نحو ٢٨٢,٣٧٨ مليون جنيه يمثل الضريبة المحسوبة عن عوائد أذون وسندات الخزنة عن السنة المالية حيث تم احتسابها وفقاً للمتحصلات الفعلية بالمخالفة لأحكام المادة ١٧ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيث أن مبلغ الضريبة المستحق عن العوائد المحققة عن الفترة بلغ نحو ٢٣٩,١٤ مليون جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم والالتزام بأحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته .

رد الشركة :

- يتم احتساب ضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة طبقاً للمادة ٥٨ من قانون الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ويتم الإقرار عن الضريبة المسددة حيث تعد البنوك نموذج ١٥ مستقطعة بالمبالغ الإحصوية من الشركة ويتم إرساله إلى مصلحة الضرائب المصرية وبذلك ما يسجل لدى مصلحة الضرائب هي الضريبة المسددة فعلياً وليست الضريبة المستحقة وقد تم فصل الإيراد الخاص بعوائد أذون وسندات الخزانة كوعاء مستقل طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ لقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

تعقيب الجهاز :

- ماورد بالمادة المشار إليها بالرد هو سعر الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بينما ماورد بالملاحظة هو ضرورة الالتزام بأحكام المادة ١٧ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وحساب الضريبة على أساس الإيراد المحقق خلال العام المالي وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- لم نتحقق من صحة الإهلاك الضريبي بنحو ١٨٣ مليون جنيه لمجموعة من الأصول (المباني والأصول المعنوية) لعدم إمساك الشركة سجلات متتابعة إهلاكات الأصول الثابتة بها وفقاً للنسب والأسس الضريبية .

يتعين الالتزام بإمساك السجلات المشار إليها ومراجعة صحة الإهلاك الضريبي محل الملاحظة بما يتوافق مع ما هو مدرج بملف الشركة بالأمورية المختصة .

رد الشركة :

- جارى العمل على تطبيقه باستخدام نظام SAP .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة حيث أن عدم إمساك تلك السجلات يحول دون تحققنا من

صحة الإهلاك الضريبي المشار إليه

ملاحظة :

- لم نواف بالشهادات المؤيدة للمبالغ المخصوصة من الشركة بمعرفة الغير (تحت حساب الضريبة)

والبالغة نحو ٧١٩ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

يتعين موافاتنا بالشهادات المشار إليها .

رد الشركة :

ينقسم هذا المبلغ الى :-

❖ ضرائب على عوائد وأذون وسندات الخزانة بمبلغ (٥٦٦,٣٨٧,٦٩٢,٦٢) جنيه وهي ضريبة

قطعية ونهائية ويتم خصمها من قبل البنوك الواردة بكشوف الحسابات البنكية وتوريدها إلى

مصلحة الضرائب .

❖ مبلغ (١٥٢,٩٦٩,١٨٧) جنيه وهو ماتم خصمه تحت حساب ضريبة الدخل وتم الحصول على

تلك الشهادات من مصلحة الجمارك من خلال ملف PDF حتى نهاية عام ٢٠٢٢ .

تعقيب الجهاز :

- لم نواف بالشهادات المشار إليها وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن مخالفة الشركة عند تقديمها لإقرار ضريبة الدخل عن العام المالي

٢٠١٩/٢٠١٨ المتضمن معالجة إهلاك الأصول الناتجة عن عقود التأجير المبرمة قبل تاريخ العمل

بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ "قانون التأجير التمويلي والتخصيم" ضريبيا بالمخالفة لأحكام

المادة الثالثة من مواد الإصدار للقانون فيما تضمنته من أن تطبق على عقود التأجير بهذا القانون

ذات الأحكام والقواعد المقررة ضريبيا وقت إبرامها وذلك إلى حين إنتهاء مدتها وما لذلك من أثر

على صحة مصروف الضريبة عن العام المشار وكذا رصيد الضريبة المؤجلة للفترة الحالية.

يتعين إجراء التصويب اللازم وتدارك ما سبق .

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك عند الفحص الضريبي لهذه السنة .

تعقيب الجهاز :

- نرى عدم موضوعية رد الشركة من تأجيل التعديل لحين إتمام الفحص الضريبي في ظل إقرارها بالخطأ الناتج عن معالجتها المشار إليها والتي تسببت في الخطأ في حساب الضريبة في سنة الإقرار وكذا رصيد الضريبة المؤجلة في تاريخ القوائم المالية وعلى الشركة إجراء التعديلات المطلوبة في أقرب وقت ممكن وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- لم يتم الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ١٥ " أطراف ذوى علاقة " ، كما لم تراعى الشركة متطلبات الإفصاح بشأن الأرقام المقارنة وفقاً للفقرة ٤١ من معيار رقم ١ عرض القوائم المالية .

يتعين إجراء الإفصاح اللازم بالتزاماً بمتطلبات المعايير المشار إليها.

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- تم تخفيض الأرباح المرحلة بنحو ٢١,٥ مليون جنيه تمثل مقابل مدفوعات التخارج مسددة خلال

العام لم يسبق تقديرها العام السابق وهى تمثل إعادة تقدير يحمل على الفترة.

يتعين إجراء التصويب اللازم

رد الشركة :

- تمت الموافقة على تخارج المتخارجين واستحقاق مستحقاتهم في شهر ٦ من العام السابق وتم الصرف لهم خلال العام المالي الحالي .

تعقيب الجهاز :

- أن عملية الموافقة على التخارج تندرج ضمن البرنامج الأول للتخارج والذي تم إقراره في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتم الإنتهاء منه وفقاً لتقديرات الشركة بنهاية العام المالي المشار إليه ثم تمت الموافقة على تخارج البعض وسداد مستحقاتهم في العام المالي محل المراجعة وعليه كان يجب إثبات المصروف تحميلاً على قائمة الدخل وعليه لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

الرأي

وفيما عدا تأثير ما جاء بهاليه في الفقرات السابقة على القوائم المالية ، فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونيه ٢٠٢٣ وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

وفيما لا يعد تحفظاً

- استمرار عدم تسجيل بعض العقارات والتي تبلغ تكلفتها نحو ٨,٩٦١ مليون جنيهه جانب منها لم يتم التحقق من ملكية البائع له (قطعتي أرض الشركة بمنطقة الأبيض) .

يتعين إتخاذ إجراءات تسجيل عقارات الشركة وموافقاتنا بالمستندات المؤيدة لملكية البائع لأرض الأبيض لإمكانية التحقق من صحة الملكية .

رد الشركة :

- جرى استكمال الإجراءات الخاصة بالتسجيل وفقاً لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٢ الصادر بشأن تنظيم أعمال الشهر العقارى حيث قمنا بالتقدم بطلبات الكترونية وفقاً للنظام المعمول به حيث قيدت الطلبات بأرقام (١١١٦٣٢ ، ١١١٦٣٦) ومن ثم التقدم بطلب الى جهاز تنمية الساحل للحصول على شهادة عدم ممانعة بناء على طلب مسئولى الشهر العقارى وعلى هذا النحو جرى المتابعة واستكمال الإجراءات.



تعقيب الجهاز :

- يكتفى ويتابع -

ملاحظة :

- بلغت التكلفة التاريخية للأصول الثابتة (آلات ومعدات - سيارات) الصادر بشأنها قرارات تكهين خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٤٦٤,٨٥٣ مليون جنيه .

يتعين سرعة إجراء التصرف الإقتصادي بشأن تلك الأصول بما يعود بالنفع على الشركة.

رد الشركة :

- سيتم طرح الآلات والمعدات والسيارات في المزايده القادمه .

تعقيب الجهاز :

- يكتفى ويتابع -

ملاحظة :

- استمرار تدنى الحالة الفنية للماكينات وفقاً لبيانات الشركة ، بالإضافة إلى تدنى كفاءة اغلب ضواغط الهواء على مستوى كافة المصانع بالمجمع الصناعى وما قد يكون له من أثر على إرتفاع تكلفة تشغيل تلك الضواغط على الشركة كما تبين إنخفاض رصيد مخزون خام الدخان بالجمارك ومخازن المصانع فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ ليصل إلى ٣,٨ شهر لتلبية متوسط الإنتاج الشهرى (متأثراً بتخفيض الإنتاج) مقابل ١٣ شهر فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وما يتبين معه إلى تدنى الرصيد خلال ٣ أعوام وإنخفاضه بنسبة تتراوح من ٧٠% - ٧٨% وما قد يترتب على ذلك من آثار .

وكذا إنخفاض الإنتاج منذ مارس حتى يونيو ٢٠٢٣ حيث وصل إلى ١,٨ مليار سيجارة بعد أن كان يتراوح بين ٤,٥ مليار إلى ٥,٨ مليار سيجارة خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ بنسبة إنخفاض تتراوح من ٦٠-٧٠% فى الوقت الذى توجه الشركة نحو المزيد من استثمار أموالها

فى أذون وسندات الخزانة وكذا وثائق الاستثمار

يتعين ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الوضع القائم.

رد الشركة :

- بالنسبة للماكينات طبقاً للخطة المعدة من إدارة الشركة لرفع كفاءة الماكينات قد تم عمل رفع كفاءه لعدد ٨ ماكينات خلال العام وجارى إستكمال الخطة لرفع الكفاءة لباقي الماكينات على التوالى .

- بالنسبة للضواغط قد تم طلب خدمات إستشارية لتحديد مراحل الإستبدال للضواغط الحالية بضواغط جديدة بما يحافظ على العملية الإنتاجية وجارى العمل على دراسة العروض .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة من سرعة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتدارك وضع الماكينات والضواغط لما لذلك من أثر على تكاليف التشغيل وجودة الإنتاج .
وفيما يتعلق بإنخفاض الإنتاج وأرصدة المخزون ما زلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة فى ضوء عدم رد الشركة عليها .

ملاحظة :

- تضمنت الحسابات المدينة الأخرى والبالغة نحو ١٧٦ مليون جنيه نحو ١٤٦,١١ مليون جنيه قيمة بضائع مصادرة بمعرفة مباحث التموين يرجع أقدمها لعام ٢٠١٣ دون تسوية حتى تاريخه نحو ٢,٨٤١ مليون جنيه تخص واقعة اختلاس بخزينة مصنع الرصافة منذ سنوات والمقيدة بجنحة رقم ٤٩٠٠/٢٠١٦ ولم يتم تسوية موقفها حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بالإجراءات القانونية بشأن هذه الواقعة واتخاذ ما يلزم نحو المطالبة بتحصيل

هذه المبالغ والإفادة .

رئيس مجلس الإدارة
[Signature]

الجهاز المركزي للمحاسبة
[Signature]



أمين السكرتير
[Signature]

جمعى الأموات
[Signature]

رد الشركة :

- فيما يخص واقعة الإختلاس لخزينة الشركة بمصنع الرصافة أقامت الشركة الدعوى رقم ٣٨٤ لسنة ٢٠١٩ لطلب القضاء بالتعويض عما أصابها من أضرار ، هذا وقد حصلت الشركة على مبلغ وقدره ٤١٤٢٦٤ جنيه تعويض مستحق عن هذا الحادث من شركة التأمين طبقاً لحدود وثيقة خيانة الأمانة .

- أما بالنسبة للبضائع المصادرة جارى العمل على تسوية المطالبات القضائية مع وزارة العدل التى تستحق للشركة وذلك حتى يتسنى لنا تقديم طلبات للإفراج عن هذه المبالغ من النيابة العامه بناءً على طلبهم .

تعقيب الجهاز :

- المبلغ المحصل أقل بشكل كبير من قيمة الخسائر الناتجة وعلى الشركة تحقيق الأمر بشأن الإخلل بوثيقة التأمين التى ترتب عليه الفرق بين الإختلاس والتعويض ، كما أننا مازلنا عند رأينا بشأن موارد بالملاحظة .



- كما تضمن الحساب فحوال ٢,٣٣٩ مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة على شركة درويش للنقل (غرامات وحراسات وفرق نولون ترجع أقدمها لعام ٢٠١٩) وحتى تاريخه لم نوافق بالموقف القانونى النهائى للقضية .

يتبين موافقاتنا بما تم اتخاذه من اجراءات قانونية لحفظ حقوق الشركة والافادة .

رد الشركة :

- أقيمت الدعوى المرقمة سلفاً من الشركة ضد / محمود أحمد محمد درويش صاحب شركة درويش للنقل الثقيل بنية القضاء للشركة المدعية مبلغ مديونيته ٣٧٩٤٨٨٠ جنية بين حراسات وغرامات على سبيل التعويض المادى وترك تقدير الأضرار الأدبيه بتعويض معنوى لعدالة المحكمة عما لحقها من أضرار بالغه فى سمعتها التجارية وقضى فيها لجلسة ٢٧/٩/٢٠٢١ برفض الدعوى وعلى أثره قامت الشركة بالاستئناف رقم ١٩٦ لسنة ١٣٨ ق التى مازالت مؤجله لورود تقرير الخبراء بجلسة ٢٠٢٣/١٠/٤ للتقرير.

تعقيب الجهاز :

- يكتفى ويتابع .

ملاحظة :

- مازالت ملاحظتنا مستمرة بشأن تحمل الشركة فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣,٨٩٧ مليار جنية فروق ضريبية على أتر نتائج الفحص الضريبى عن الأعوام ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ للمستخدم من البندول سددت عنها الشركة على أتر تسوية لتلك الفروق وفروق أخرى نحو ١,٣٨٩ مليار جنية ويرجع ذلك نتيجة للقصور المترتب على عدم وجود نسب فقد معيارية للبندول منذ سنوات فى ضوء اعتبار المصلحة فاقد البندول يمثل مبيعات للشركة تحققت عنها ضريبة القيمة المضافة على الرغم من سابق الإشارة بتقاريرنا سنويا بتطوير نظام التكاليف وإعداد نظام للتكاليف المعيارية وتطبيقه وصولاً لتحديد الانحرافات وأسبابها ومعالجتها . جديراً بالذكر أن الشركة لم تقم بتحديد المتسبب ومحاسبته عن الأضرار التى لحقت بالشركة فى ضوء ماسبق بالمخالفة لما تم التوصية به بتقرير مراقب الحسابات عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .



هذا فضلاً عن استمرار قصور الشركة في الرقابة على هالك ومرتجع البندول بالمصانع وتداوله منها إلى مخازن المخلفات .

يتعين إجراء التحقيق اللازم عن أوجه القصور بشأن التعامل مع البندول والأضرار التي تحملتها الشركة نتيجة ذلك وسرعة وضع الضوابط اللازمة لتلافي القصور المشار إليه في الرقابة على الهالك من البندول أو المرتجع للمصلحة.

رد الشركة :

- تم تحويل الموضوعات المشار إليها إلى الشئون القانونية وتسجيلها بسجل التحقيقات تحت أرقام ٩٦، ٩٧، ٩٨ لسنة ٢٠٢٣ إدارى الشئون القانونية والتي مازالت جميعها قيد التحقيق وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك.

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- تلاحظ بشأن عقد حق إنتفاع محطة كهرباء BOT مع شركة ECS لمدة ٢٠ عاماً ما يلي :

❖ عدم لجوء الشركة لتفعيل البند ٨/٦ والذي يمنح الشركة الحق في إعادة التفاوض على الشروط المالية في حالة زيادة سعر الكهرباء عن طريق محطة BOT عن شبكة الكهرباء الحكومية على الرغم من زيادته عنها بنحو ٤% .

علاوة على الزيادات التالية بنسبة ٦% للسنة الخامسة و ٧% بدءاً من السنة السادسة بخلاف تحمل الشركة نحو ٤٠ مليون جنيه تكلفة ربط محطة BOT مع شبكة الكهرباء الحكومية .

❖ ترتب على الزيادة السريعة المشار إليها أعلاه والتزام الشركة باستهلاك الحد الأدنى البالغ

٤٥ مليون كيلووات تقليل الاعتماد على محطة توليد الكهرباء ملك الشركة الأقل تكلفة والتي

تغطي نحو ٦٠% من استهلاك الشركة مما إنقضى معه المبرر الأساسى لإنشاء محطة BOT

بإيجاد بديل أقل تكلفة .

يتعين تحديد المسؤولية بشأن ما سبق



رد الشركة :

- تم تكليف مكتب استشاري لدراسة جميع المصادر المتوفرة وتحديد التكلفة لكلاً منهما مع التوقعات المستقبلية لزيادات الأسعار ودراسة مدى الجدوى الاقتصادية والفنية من إستمرارية التعاقد مع شركة ECS وجرى العمل على التفاوض طبقاً للتعاقد .

تعقيب الجهاز :

- يكتفى ويتابع .

ملاحظة :

- أغفلت الشركة إدراج القيمة الإيجارية للعقد المبرم مع شركة فيليب موريس والبالغ ٢٠٠ مليون جنيه عن العام السابق في حينه وأدرجت القيمة الإيجارية للعامين بإقرار شهر يونيو ٢٠٢٣ مما سيترتب عليه تحمل الشركة ضريبة إضافية .
يتعين إجراء التحقيق اللازم .

رد الشركة :

- تم حساب ضريبة على القيمة الإيجارية وتم عمل فواتير إلكترونية بذلك وتم سداد ضريبة القيمة المضافة وتم دفع الضريبة بإقرار شهر يونيو ٢٠٢٢ وطبقاً للخطاب الصادر من رئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية الإدارة العامة للفتوى عدم اعتبار الإقرار المعدل المقدم عن ضريبة القيمة المضافة بعد الميعاد المحدد بصدر المادة رقم (٣٣) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد مخالفة في ذاتها تستوجب العقاب

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها حيث تم الإقرار عن القيمة الإيجارية عن عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ بإقرار يونيو ٢٠٢٣ وليس إقرار يوليو ٢٠٢٤ كما ورد برد الشركة، ومن ثم يتم احتساب ضريبة إضافية نتيجة عدم الإقرار عن إيجار عام ٢٠٢٢ في حينه وورد بقانون الضريبة على القيمة المضافة تعريف الضريبة الإضافية كما يلي : " الضريبة الإضافية : ضريبة بواقع (١,٥%) من قيمة الضريبة أو ضريبة الجدول غير المدفوعة بما فيها الضريبة الناتجة عن تعديل الإقرار وذلك عن كل شهر أو جزء منه إعتباراً من نهاية الفترة المحددة للسداد حتى تاريخ السداد . وورد بالمادة ٣١ من القانون ذاته " وفي حالة عدم أداء الضريبة في الموعد المحدد تستحق الضريبة الإضافية ويتم تحصيلها مع الضريبة وبذات إجراءاتها



ملاحظة :

- لم تقم الشركة بتخفيض قيمة ضريبة المدخلات عن مبيعات التصدير البالغة نحو ١٠٦ مليون جنيه بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ الذى يقضى أحقية الشركة فى رد الضريبة.
يتعين الإلتزام بأحكام القانون تفاديا لأية ضريبة إضافية.

رد الشركة :

- جارى تجميع المستندات اللازمة .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- لم نواف بردود الشركة على تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية فى ٢٠٢٣/٣/٣١ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٩ وكذا تقريرى الفحص المستندى الدورة الأولى والثانية بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٣١ و٢٠٢٣/٧/١٣ وتقرير الإشراف على أعمال الجرد السنوى بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١ على الرغم من إستعجال الردود على تلك التقارير أكثر من مرة ، وكذا عدم الرد على أغلب ملاحظات التقرير التفصيلى عن القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بالمخالفة لقانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته .

يتعين موافاتنا بالردود المشار إليها التزاما بأحكام القانون.

رد الشركة :

- سنوافيكم لاحقا بالردود المطلوبة .

تعقيب الجهاز :

- لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة حيث إنتهت السنة المالية وتقرر عقد الجمعية العامة فى ٢٠٢٣/٩/٢٨ دون رد من الشركة على تقريرنا الأمر الذى يستوجب المسائلة فى تلك المخالفة .

رئيس الجمعية

الجهاز المركزى للمحاسبات



أمير السر

جامعى الأصوات

ملاحظة :

- لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ما تم إبلاغه للشركة من ملاحظات وتوصيات بتقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للعام المالى المنتهى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ والصادر بشأنها قرار العضو المنتدب رقم ٨١٢ فى ٢٠١٩/١٢/١٨ وفق توصية الجمعية العامة فى ٢٠١٩/١٠/١٦ بالإضافة الى عدم إتخاذ ما يلزم بشأن ما أسفر عنه الفحص المستندى لقطاعات الشركة المختلفة بالأعوام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ وكذا ما أسفر عنه الفحص المستندى للعام المالى المنتهى فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

• يتعين إتخاذ ما يلزم فى هذا الشأن

رد الشركة :

- تم تحويل الموضوعات المشار إليها الى الشئون القانونية وتسجيلها بسجل التحقيقات تحت أرقام ٩٦، ٩٧، ٩٨ لسنة ٢٠٢٣ إدارى الشئون القانونية والتي مازالت جميعها قيد التحقيق وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك.

تعقيب الجهاز :

- ما زلنا عند رأينا بشأن عدم إنتهاء الشركة من تحديد المسئولية فى ضوء ممارسات الشركة فى السنوات السابقة بتحويل العديد من المخالفات للشئون القانونية دون إتخاذ أى إجراء بالتحقيق وتحديد المسئولية وصدور قرارات الجمعيات العامة فى السنوات السابقة بتنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الأمر الذى لم يتم تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات . وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وفقاً للأصول المرعية . وتمسك الشركة بنظام تكاليف يتعين تطويره حتى يفي بالغرض منه .

رئيس الجمعية

الجهاز المركزى للمحاسبات

٢٠٢٣/٦/٣٠



أمين

جامعى الأصوات

٢٠٢٣/٦/٣٠

٢٠٢٣/٦/٣٠

رد الشركة :

- سيتم تطبيق نظام التكاليف المعياريه مع تحمل الإنتاج الغير تام بنصيبه من المصروفات غير المباشرة مع تطبيق نظام التكاليف الجارى تطويره من خلال تطبيق برنامج SAP مما يؤدي الى سهولة إعداد القوائم الإجماليه والتفصيلية .

ملاحظة :

- لم نواف بتقرير مجلس الإدارة وفقا لمتطلبات قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

رد الشركة :

- تم موافاة الساده مراقبى الحسابات للجهاز المركزى بتقرير مجلس الإدارة .

تعقيب الجهاز :

- ما زالت الإدارة عند رأيها من ضرورة تطوير نظام التكاليف الجالى حتى يفى بالغرض منه، مع ضرورة إعداد تقرير مجلس الإدارة وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

ملاحظة :

- ما زالت الشركة لا تطبق المادة (١٣٤) من القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣ .

رد الشركة :

- تعمل إدارة الشركة على دراسة متطلبات المادة (١٣٤) من القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والقرارات المتضمنه لتلك المادة فى ظل توافر الية التطبيق بالشركة .

تعقيب الجهاز :

- يتعين دراسة أثر ذلك واتخاذ ما يلزم بشأنه .

وقد وجه السيد المهندس - رئيس الجمعية العامة - الشكر للسادة ممثلى الجهاز المركزى

للمحاسبات ، ثم طلب سيادته من السادة مراقب الحسابات - مكتب مصطفى شوقى - MAZARS

عرض تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة الشرقية " إيسترن كومبانى " عن

السنة المالية المنتهية فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ .

تحدث السيد الدكتور / أحمد شوقى - مراقب الحسابات - مكتب مصطفى شوقى - MAZARS

أود أن أشير إلى أن مسئولية إدارة الشركة أن تعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وأن مسئولية مراقب

الحسابات تنحصر فى إبداء الرأى على تلك القوائم ، ثم إستعرض سيادته التقرير المشار إليه على

النحو التالى :

(تقرير مراقب الحسابات مكتب مصطفى شوقى - Mazars -)

إلى السادة / مساهمى الشركة الشرقية " إيسترن كومبانى "

" شركة مساهمة مصرية "

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة الشرقية " إيسترن كومبانى " شركة مساهمة

مصرية والمتمثلة فى قائمة المركز المالى المستقل فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل ، والدخل

الشامل المستقل والتغيير فى حقوق الملكية المستقلة والتدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية

المنتهية فى ذلك التاريخ . وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المستقلة .



رئيس الجمعية

الجهاز المركزى للمحاسبات

أمين السر

جامعى الاصوات

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :-

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولة إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات :-

تتخصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ.

ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة.

وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

والنا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء

رأينا على القوائم المالية .

الرأى :-

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى المستقل للشركة الشرقية " إيسترن كومبانى " شركة مساهمة مصرية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرة توجيه الإنتباه :ومع عدم اعتبار الوارد بهذه الفقرة تحفظاً

فكما هو مبين بالإيضاح رقم (٩) قامت إدارة الشركة وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٣ وقراراته بتشكيل اللجنة الفنية الخاصة باستكمال أعمال الإستلام الفنى وإصدار المستخلص والتسويات النهائية للمشروعات تحت التنفيذ المتوقفة من فترات مالية سابقة والمتعلقة بالمنظومة الأمنية .

فكما هو مبين بالإيضاح رقم (١٤٠) تضمنت القوائم المالية مبلغ ٢٠,٦٦ مليون جنيه مصرى مثبتة بحساب إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة لدى البنك المركزى المصرى وبنك الإستثمار القومى مقابل احتياطى إستثمار فى سندات حكومية طبقاً لما سبق إقراره بقانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بخصوص تجنيب ٥ % من الشركات كاحتياطى شراء سندات حكومية وقد سعت إدارة الشركة إلى إتباع الاجراءات لاسترداد ذلك المبلغ من بنك الإستثمار القومى إلا أن رد الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد أرجأ ذلك الاسترداد لحين اقرار الادارة القانونية المناسبة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، والشركة بصدد تحديث النظام المحاسبي والتكاليف إلى نظام آلي وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية وتحت مسئوليتها.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تعمل إدارة الشركة على دراسة متطلبات تطبيق المادة (١٣٤) من القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والقرارات المنظمة لتلك المادة في ظل توافر آلية التطبيق بالشركة .
يتضمن إيضاح الدائنون وأرصدة دائنة أخرى رقم (٣٠) مبلغ ٤٦٨ ألف جنيه مصرى دائنو توزيعات لم تقم إدارة الشركة بتسويتهم بالمخالفة للمادة (٤٤) من القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ .



وقد وجه السيد المهندس - رئيس الجمعية العامة - الشكر للسادة مراقب الحسابات - مكتب مصطفى شوقي - ، ثم طلب سيادته من السيدة الأستاذة / صباح كامل باسيلوس - رئيس قطاع شعبة تقييم الأداء - عرض تقرير متابعة وتقويم الأداء عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ ، وقد طلبت سيادتها من السيد المحاسب / أشرف عبدالرحمن طلعت - رئيس قطاع شعبة تقييم الأداء - عرض التقرير المشار إليه ، وتم الاستعراض على النحو التالى :-

تقرير متابعة وتقويم أداء

الشركة الشريفة إيسنزل كومبانى " عن العام المالى ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣

تم إعداد تقرير متابعة وتقويم أداء الشركة لعام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ من واقع نماذج تقويم الأداء والقوائم المالية الأساسية عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ . والحسابات التحليلية المعدة بمعرفة الشركة وتقرير مجلس الإدارة والموازنة التخطيطية المعتمدة لعام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ وكذا ما أمكن الحصول عليه من بيانات الشركة تتبع أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم عمل شركات المساهمة .

وقد أسفرت المتابعة وتقويم الأداء عما يلي :

أولاً : مدى تحقيق أهداف الموازنة التخطيطية :

- لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة للإنتاج حيث بلغت قيمة الإنتاج الفعلى بالسعر التقديرى نحو ١٤٦٨٥,٩٦١ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بإنخفاض بنحو ٣٢٣٨,٣١٧ مليون جنيه بنسبة ١٨,١% عن القيمة المستهدفة والبالغة نحو ١٧٩٢٤,٢٧٨ مليون جنيه .
- حققت الشركة القيمة المستهدفة للمبيعات/الإيرادات حيث بلغت الإيرادات الفعلية نحو ١٧٩٥٧,٦٣٢ مليون جنيه بإرتفاع بنحو ٣٣,٣٥٤ مليون جنيه بنسبة ٠,٢% عن القيمة المستهدفة والبالغة نحو ١٧٩٢٤,٢٧٨ مليون جنيه .
- لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة للصادرات حيث بلغت القيمة الفعلية نحو ١٠٦,٢٨٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بإنخفاض بنحو ١٨,٧١٦ مليون جنيه بنسبة ١٥% عن القيمة المستهدفة والبالغة نحو ١٢٥ مليون جنيه .
- حققت الشركة القيمة المستهدفة لجمال الربح حيث بلغت القيمة الفعلية نحو ٨٢٥١,٢٩٥ مليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بإرتفاع بنحو ١٧٦٨,٩١٧ مليون جنيه بنسبة ٢٧,٣% عن مجمل الربح المستهدف بنحو ٦٤٨٢,٣٧٨ مليون جنيه .
- حققت الشركة القيمة المستهدفة لربح الفترة حيث بلغت القيمة الفعلية نحو ٧٦٥٦,٩٨٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بإرتفاع بنحو ٣١٤٩,١٢٧ مليون جنيه بنسبة ٦٩,٩% عن ربح الفترة المستهدف بنحو ٤٥٠٧,٨٦٠ مليون جنيه .

ثانياً : تطور النشاط التشغيلى ونتائج الأعمال والمركز المالى والقيمة المضافة الصافية :

١- الإنتاج :

- ارتفعت قيمة الإنتاج بسعر البيع الى نحو ١٧٨٧٢,٩٩٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل نحو ١٦٩٨١,٠٦٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٨٦١,٩٢٧ مليون جنيه بنسبة ٥,٣% .
- وقد حد من هذا الإرتفاع انخفاض إيرادات تشغيل للغير الى نحو ٧٥٣,٨٧٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل نحو ٢٠٤٦,٩٢٥ مليون جنيه بنحو ١٢٩٣,٠٥١ مليون جنيه .

- انخفضت قيمة الإنتاج عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بأسعار عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو ١٣٧٠٦,٣٨٤ مليون جنيهه مقابل نحو ١٦٩٨١,٠٦٩ مليون جنيهه بنحو ٣٢٧٤,٦٨٥ مليون جنيهه بنسبة ١٩,٣% ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض كمية الإنتاج من السجاير بنسبة ١٣,٩%.

- ثبتت الطاقة المتاحة بالكمية لمرحلة صناعة السجاير وتعبئة السجاير وذلك في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بالمقارنة بها في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

- انخفضت نسب استغلال الطاقة المتاحة لمرحلة صناعة السجاير إلى ٦٥,٨% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ٩٠,٦% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مرحلة تعبئة السجاير إلى ٦٣,٣% مقابل ٩٤% وأرجعت الشركة السبب للصيانة ونقص قطع الغيار.

- ارتفعت تكلفة المبيعات إلى نحو ٩٧٠٦,٣٣٧ مليون جنيهه (تمثل ٥٤,١% من الإيرادات) عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ٩٢٥٩,١٨٧ مليون جنيهه (تم التعديل بمعرفة الشركة) (تمثل ٥٤% من الإيرادات) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٤٤٧,١٥٠ مليون جنيهه بنسبة ٤,٨%.

وعلى مستوى المنتجات التي أوردتها الشركة بنماذجها فقد تبين ارتفاع تكلفة الإنتاج لمنتج السجاير بنسبة ٢١,١% ولدخان معسل بنسبة ١٤,٣% وذلك للمباع محلياً وبالنسبة للمصدر فقد ارتفعت تكلفة الإنتاج للسجاير بنسبة ١٩,٦% ولدخان معسل بنسبة ٢١,١%.

- انخفضت الأجور الكلية إلى نحو ٢٣٤٧,٩٤٢ مليون جنيهه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل نحو ٢٥٧٤,١٥٢ مليون جنيهه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٢٢٦,٢١٠ مليون جنيهه بنسبة ٨,٨%.

- ارتفع متوسط أجر العامل (بلغ متوسط عدد العاملين ٨٩٢١ عامل عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ مقابل ١١٠٣٥ عامل عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢) إلى نحو ٢٦٣,١٩٣ ألف جنيهه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل نحو ٢٣٣,٢٧٢ ألف جنيهه بنحو ٢٩,٩٢٦ ألف جنيهه بنسبة ١٢,٨%.

٢- التسويق:

- ارتفعت المبيعات/الإيرادات إلى نحو ١٧٩٥٧,٦٣٢ مليون جنيهه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل نحو

١٧١٣٩,٤٤٣ مليون جنيهه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٨١٨,١٨٩ مليون جنيهه بنسبة ٤,٨% ويرجع ذلك

أساساً لارتفاع متوسط سعر البيع من السجاير ودخان المعسل وذلك على الرغم من انخفاض

لكميات المباعة من السجاير بنسبة ١٤%.



- ارتفعت قيمة الصادرات الى نحو ٢٨٤, ١٠٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (تمثل ٠,٦% من الإيرادات)

مقابل نحو ٤٢٧, ٥٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ (تمثل ٠,٣% من الإيرادات) بنحو ٤٩, ٨٥٧ مليون

جنيه بنسبة ٨٨,٤% ويرجع ذلك أساساً لارتفاع الكميات المصدرة وأسعارها من كل من السجاير

ودخان معسل.

- إنخفضت مصروفات البيع والتوزيع إلى نحو ٧٠٥, ٤٢٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (تمثل ٣,٩% من

الإيرادات) مقابل ٧٣٧, ٩٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ (تمثل ٤,٣% من الإيرادات) بنحو

٣٢, ٥٣٠ مليون جنيه بنسبة ٤,٤%.

- ارتفع متوسط سعر البيع المحلى لمنتج السجاير بنسبة ٣٢,١% وللمصدر بنسبة ٤٧,٧%، ومنتج دخان

معسل بنسبة ٢٤,١% وللمصدر بنسبة ٥٠,٨%، هذا وتكفى متوسطات أسعار البيع المحلية والخارجية

للسجاير لتغطية التكاليف الكلية فى عامى المتابعة والمقارنة ولا تكفى متوسطات أسعار البيع

المحلية لدخان معسل سوى لتغطية تكلفة الخامات والمواد المباشرة فقط فى عامى المتابعة والمقارنة

بينما تكفى متوسطات أسعار البيع الخارجية لتغطية التكاليف الكلية فى العامين.

- إنخفض رصيد المخزون من الإنتاج التام بالتكلفة (بعد خصم الإخصص) إلى نحو ١٦٧, ٧٢٢ مليون

جنيه (بسر البيع ٤٠٧, ٣٩١ مليون جنيه) فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو ٢١٦, ٠٠٥ مليون جنيه

(بسر البيع ٤٤٤, ٤٧٦ مليون جنيه) فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٤٨, ٢٨٣ مليون جنيه بنسبة ٢٢,٤%.

- ارتفع معدل دوران المخزون من الإنتاج التام إلى ٣٩,٧ دورة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ٢٧,٢ دورة عام

٢٠٢٢/٢٠٢١.

- ثبت معدل دوران الأصول المتداولة عند ١٣٦ دورة فى عامى المتابعة والمقارنة.



٣- نتائج الأعمال:

- ارتفع مجمل الربح إلى نحو ٨٢٥١,٢٩٥ مليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (يمثل ٤٥,٩% من الإيرادات) مقابل نحو ٧٨٨٠,٢٥٦ مليون جنيه (تم التعديل بمعرفة الشركة) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ (يمثل ٤٦% من الإيرادات) بنحو ٣٧١,٠٣٩ مليون جنيه بنسبة ٤,٧% ويرجع ذلك أساساً لارتفاع المبيعات/الإيرادات بنحو ٨١٨,١٨٩ مليون جنيه وهي أكبر من قيمة الارتفاع في تكلفة المبيعات والبالغ نحو ٤٤٧,١٥٠ مليون جنيه.

- ارتفعت ربحية الجنيه/ إيرادات إلى ٤٦ قرش عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ٢٨ قرش عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

- ارتفعت المصروفات الإدارية والعمومية والتمويلية إلى ٣٣٣,٦٦٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (تمثل ١,٩% من الإيرادات) مقابل نحو ٣٠٣,٤١٠ مليون جنيه (تم التعديل بمعرفة الشركة) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ (تمثل ١,٨% من الإيرادات) بنحو ٣٠,٢٥٢ مليون جنيه بنسبة ١٠% ويرجع ذلك لارتفاع المصروفات الإدارية والعمومية إلى نحو ٣١٧,٧٧٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل نحو ٢٦٤,٧٣٥ مليون جنيه (تم التعديل بمعرفة الشركة) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٥٣,٠٤١ مليون جنيه بنسبة ٢٠% بينما إنخفضت المصروفات التمويلية إلى نحو ١٥,٨٨٦ مليون جنيه مقابل نحو ٣٨,٦٧٥ مليون جنيه بنحو ٢٢,٧٨٩ مليون جنيه بنسبة ٥٨,٩%.

- ارتفع ربح الفترة إلى نحو ٧٦٥٦,٩٨٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل نحو ٤٠٢٩,٩٤١ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٣٦٢٧,٠٤٦ مليون جنيه بنسبة ٩٠%.

وقد كان لانخفاض مصروفات أخرى أكبر الأثر في ارتفاع ربح الفترة حيث إنخفضت بنحو

٢٩٣٣,٠٦٨ مليون جنيه بالإضافة لارتفاع إيرادات أخرى بنحو ٥٦٨,٩٥٠ مليون جنيه وذلك

عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ عنه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

- ارتفعت نسبة ربح الفترة إلى إجمالي الأصول إلى ٢٩,٤% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ١٥,٣% عام

٢٠٢٢/٢٠٢١. وارتفعت نسبتته إلى حقوق الملكية إلى ٤٧,٥% مقابل ٣٢,٤%.

٤- المركز المالي:أ- إجمالي حقوق الملكية والالتزامات (متداولة وغير متداولة):

- إنخفض مجموع حقوق الملكية والالتزامات إلى نحو ٧٦١,٧٦١ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل

نحو ٦٦٤,٦٦٤ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٩٠٣,٤٤٢ مليون جنيه ونسبة ١,٧%.

وقد تبين ما يلي:

- ارتفع رصيد حقوق الملكية إلى نحو ٣٩٩,١٦١ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو

٥٥٦,١٢٤ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٨٤٣,٣٦٨ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٦%.

- إنخفض رصيد الإلتزامات غير المتداولة إلى نحو ٢٤٦,٦٨٩ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو

٢٦٠,٦٩٣ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٤,٠٤ مليون جنيه بنسبة ٠,٦%.

- إنخفض رصيد الإلتزامات المتداولة إلى نحو ١١٦,٩٤٥ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو

٨٤٨,١٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٧٣٢,٤١٢ مليون جنيه بنسبة ٣٠,٣% وقد

تلاحظ إنخفاض رصيد الموردين إلى نحو ٤٣٥,٧١٨ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو

١٩٧,١٢٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٧٦٢,٥٥٩ مليون جنيه بنسبة ٤٣,٨%، وقد إنخفض

متوسط فترة السداد إلى ٣٨ يوم مقابل ٧٤ يوماً.

- إنخفض رصيد السحب على المكشوف إلى نحو ٥٤٣,٣٠٧ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو

٥٣٧,١٢٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٩٤٨,٩٩٤ مليون جنيه بنسبة ٧٥,٥%.

ب- إجمالي الأصول:

- إنخفض مجموع الأصول إلى نحو ١١٦١,٦٦٤ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو ٦٦٤,٦٦٤

مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٩٠٣,٤٤٢ مليون جنيه ونسبة ١,٧% وقد تبين ما يلي:

- ارتفع مجموع الأصول المتداولة إلى نحو ٨٦٢,١٧٩ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو

٣٦٨,١٦١ مليون جنيه (تم التعديل بمعرفة الشركة) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٤٩٤,١١٨ مليون

جنيه بنسبة ٧,١% وقد ألاحظ ما يلي:

❖ إنخفض رصيد المخزون بالتكلفة إلى نحو ٣٨٧٩,٦٨٦ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ (يمثل

٢١,٦% من الأصول المتداولة) مقابل نحو ٤١٤٧,٤٤٦ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (يمثل

٢٤,٧% من الأصول المتداولة) بنحو ٢٦٧,٧٦٠ مليون جنيه بنسبة ٦,٥%.

❖ إنخفاض رصيد العملاء (بعد خصم الإخصص) إلى نحو ٧٠,٣٠٦ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠

مقابل نحو ١٤١,١٤٠ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٧٠,٨٣٤ مليون جنيه بنسبة ٥٠,٢%،

وقد إنخفض متوسط فترة الإئتمان إلى ١ يوم مقابل ٣ يوم.

❖ ارتفع رصيد الودائع لأجل إلى نحو ٥٥٥,٠٠٣ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو

١٠٠ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٤٥٥,٠٠٣ مليون جنيه بنسبة ٤٥٥%، وقد إنخفضت

الفوائد الدائنة إلى نحو ١٠٣,٧٢٤ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو ١٠٧,٥٣١ مليون

جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٣,٨٠٧ مليون جنيه بنسبة ٣,٥%.

- إنخفض مجموع الأصول غير المتداولة إلى نحو ٨٣٠٢,٨٩٩ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو

٩٩٣١,٢٩٦ مليون جنيه (تم التعديل بمعرفة الشركة) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٦٢٨,٣٩٧ مليون

جنيه بنسبة ١٦,٤%.

ج- مدى مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والطويلة:-

- ارتفع صافي المال العامل إلى نحو ٨٥٠٦,٦٤٦ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو ٣١٩٤,٥٢٠

مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٥٣٠٨,٢٢٦ مليون جنيه بنسبة ١٦٦,٢%.

- بلغت نسبة التداول ١٨٩,٥% في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل ١٢٣,٥% في ٢٠٢٢/٦/٣٠. ونسبة السيولة

والتضدية ٣٣,٩% مقابل ٩,٣%.

- التدفقات النقدية:

- أظهر التغيير في حركة النقدية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ فائض نقدي بنحو ٢٩٢٨,١٥٢ مليون جنيه محصلة للتدفقات النقدية الموجبة لكل من أنشطة التشغيل البالغة نحو ٣٨٠٧,٧٨٢ مليون جنيه وأنشطة الإستثمار بنحو ٢٦١٧,١٨٢ مليون جنيه والتي كانت كافية لتغطية القيمة السالبة للتدفقات النقدية من أنشطة التمويل البالغة نحو ٣٤٩٦,٨١٢ مليون جنيه (متأثرة بمبلغ ٢١٢,٥٥٨ مليون جنيه قيمة أرباح فروق عملة) وقد أثر ذلك على رصيد النقدية وما في حكمها (بعد إستبعاد رصيد السحب على المكشوف) حيث إرتفعت إلى نحو ٢٩٣٢,٤٥٢ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقابل نحو ٤,٣٠٠ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

ثالثا: النشاط الإستثماري:

بلغت جملة الأعمال المنفذة خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٤٩,٤٦٩ مليون جنيه بنسبة ٣,١% من برنامج التنفيذ المعتمد والبالغ ١٦٠٦,٥١٦ مليون جنيه ، وبيان تلك المشروعات على النحو التالي :

أ - مشروعات الإستكمال (يتضمن مشروعات حماية البيئة من التلوث) :

لم تقم الشركة بتنفيذ أى أعمال خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ من البرنامج المعتمد البالغ ١٧٠,٥٠٠ مليون جنيه مع ملاحظة أنه قد تم إستبعاد ٥٨ ألف جنيه نتيجة شطب قيمة التصميمات لأعمال مبنى مخزن المواد الملتهبة طبقا لقرار مجلس الإدارة رقم ٢٨ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٣ .

ب- مشروعات الإحلال والتجديد (يتضمن مشروعات حماية البيئة من التلوث) :

بلغت قيمة الأعمال المنفذة بها خلال العام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٤٩,٥٢٧ مليون جنيه تمثل ٣,٨% من البرنامج المعتمد البالغ ١٣١٢,٠١٦ مليون جنيه .

ولهم يتهم صرف أى مبالغ على تعريضة (HNB) وإستثمارات فى مصنع الضلتر الجديد (جان) المعتمد لهما بالموازنة ٢٤ مليون جنيه (Jan) Aud-14

مشروعات حماية البيئة :

بلغت قيمة الأعمال المنفذة خلال العام ٤٩٨ ألف جنيه تمثل ٠,٣ % من البرنامج المعتمد

البالغ ١٦٦,٦٢٥ مليون جنيه.

ونوصى بالإهتمام بتنفيذ المشروعات الخاصة بالبيئة وتحقيق أكبر قدر من البرامج

الموضوع .

رد الشركة :

السادة الجهاز المركزى للمحاسبات الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء كل عام

وحضراتكم بخير.

تتقدم إدارة الشركة بأسمى آيات التحية وعظيم الاحترام والشكر العميق والامتنان على كل ما

بذلتموه من جهد مخلص إتسم بالرؤية المستنيرة من خلال تقريركم المعبر بكل صداقية عن أداء

شركتنا خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وأنا نتعهد لحضراتكم بأن نضع كل ما جاء بهذا التقرير

موضع الجهد والإهتمام بل والدراسة والتحليل .

وقد وجه السيد المهندس - رئيس الجمعية العامة - الشكر للسادة ممثلى الإدارة المركزية

لمتابعة وتقويم الأداء على عرض التقرير المشار إليه بعاليه .



ثم تحدث السيد الأستاذ / وليد سعيد سيد حسن - رئيس اللجنة النقابية - قائلاً :

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة - رئيس الجمعية

السادة المنصة الكريمة

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كل عام وأنتم بألف خير بمناسبة المولد النبوي الشريف وقرب حلول أعياد إنتصارات أكتوبر

المجيد أعادة الله علينا وعليكم جميعا بالخير واليمن والبركات .

بأسمى وبأسم اللجنة النقابية وبأسم جميع العاملين نتقدم بخالص الشكر والتقدير لمجلس إدارة

الشركة على النتائج المتميزة المحققة والتي لم تتحقق منذ إنشاء الشركة الشرقية والتي ساهمت فى

إعداد عامنا مشرفا لنا جميعا . لذلك نرجو من سيادتكم رسالة طمأنه لجميع العاملين و خصوصا

فى ظل الظروف والمتغيرات التى تمر بها الشركة بعد الاتفاق على بيع نسبة ٣٠% للشركة الاماراتية .



لذلك نطالب سيادتكم أيضاً بإقرار أن كل الحقوق واكتسابات والمزايا المقدمة للسادة العاملين هي الحد الأدنى الذي لا يجوز التنازل عنه وإنما نعمل على زيادته وخصوصاً الخدمة الطبية لكلاً من السادة العاملين والمتقاعدين .

وفقنا الله وأياكم لما يحب ويرضى والله ولى التوفيق .

عقب السيد المهندس رئيس الجمعية بأن إدارة الشركة تؤكد على اعتبار العاملين بالشركة هم أهم أصولها وتؤكد بأنه لا مساس بأى من حقوقهم .



ثم تحدث السيد المساهم / محمد سعيد محمد حسين سراج :

نتوجه إلى السادة مجلس إدارة الشركة بأطيب التحيات والتنهانى على النتائج المحققة والغير مسبوقه التى حققتها الشركة خلال الفترة الأخيرة ونعبر عن امتناننا العميق للجهود الجبارة التى بذلها مجلس الإدارة وفريق العمل فى تحقيق هذه النتائج الرائعة .

إن النجاحات التى حققتها الشركة تعكس بشكل واضح التفانى والتفوق الذى يميز فريق العمل بالشركة تحت قيادة السيد الأستاذ / هانى أمان - الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب - والسيد المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله - رئيس مجلس الإدارة - وذلك من خلال رؤيتكم الرائدة واتخاذكم القرارات الإستراتيجية الصائبة ، حتى استطاعت الشركة الوصول إلى مستويات جديدة من النمو والربحية، متجاوزة جميع التوقعات.



وبعد الإنتهاء من جدول الأعمال عرض السيد المهندس رئيس الجمعية قرارات الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" عن العام المالى ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ ، وكانت على النحو التالى :

❖ القرارات :

١- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة واعتماد تقرير الحوكمة خلال العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ .

٢- الإحاطة بتقريرى مراقبى الحسابات عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ .

٣- اعتماد القوائم المالية للشركة عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ والمعروضة على الجمعية العامة

وكذلك نتائج الاعمال التى أظهرتها قائمة الدخل بصافى ربح بعد الضرائب قدره سبعة مليارات وستمائة

وسبعة وخمسون مليون جنيه مصرى



٤ - إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمال الإدارة عن العام المالي المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ .
 ٥ - الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ بمراعاة أن يكون العائد على السهم هو ثلاثة جنيهات وخمسة وسبعون قرش ، على أن يتم صرف قيمة الكوبون على دفعتين الدفعة الأولى : جنيهان خلال شهر من تاريخ انعقاد الجمعية ، الدفعة الثانية : مائة وخمسة وسبعون قرشاً خلال شهر ديسمبر القادم ، وأن تكون حصة العاملين تسعمائة وواحد وثلاثون مليون وثلاثمائة وتسعة وثمانون ألف جنيه ، وعلى أن تكون مكافآت مجلس الإدارة (حصة المجلس فى الأرباح) عشرون مليون جنيه مصرى .

٦ - الموافقة على مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي الذى سينتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤ وذلك على النحو التالى :

❖ ألف جنيه بدل حضور عن الجلسة الواحدة .

❖ خمسة آلاف جنيه بدل إنتقال .

٧ - الموافقة على تجديد تعيين مراقب حسابات الشركة (مكتب مصطفى شوقى MAZARS) عن العام المالي الذى سينتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤ وتحديد الأتعاب بمبلغ أربعمائة ألف جنيه مصرى .

٨ - الموافقة على اعتماد التبرعات المنصرفة خلال العام المالي المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ والترخيص لمجلس الإدارة فى التبرع عن الشركة خلال العام المالي الذى سينتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤ بما لايجاوز مبلغ خمسون مليون جنيه مصرى ، على أن يكون موعد بداية التبرع فى ١ / ٧ / ٢٠٢٣ بداية السنة المالية الجديدة .

٩ - الموافقة على اعتماد عقود المعاوضة التى أبرمت عن العام المالي المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ لمكتب زكى هاشم للاستشارات القانونية بقيمة جمالية عشرة مليون وتسعمائة وثمانية وثلاثون ألف جنيه مصرى والترخيص بإبرام عقود المعاوضة عن العام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ .

وقد وافقت الجمعية على ذلك

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الرابعة والنصف مساءً ، ، ،

جامعى الأصوات :

التوقيع
 الأستاذ / أحمد السيد محمود مدير عام السكرتارية العامة والتخصية
 الأستاذ / اسلام أحمد حمزه مدير إدارة شئون اللجان

أمين سر الجمعية :

الأستاذ / خالد نيارى محمود رئيس قطاع شئون مجلس الإدارة

مراقب الحسابات :

الدكتور / أحمد شوقى مكتب مصطفى شوقى (MAZARS)

الأستاذ / على سليم مكتب مصطفى شوقى (MAZARS)

الجهاز المركزى للمحاسبات :

السيد المحاسب / كريم كرم أحمد عضو الجهاز المركزى للمحاسبات

السيد المحاسب / شريف حافظ محمد عضو الجهاز المركزى للمحاسبات

السيدة المحاسبة / هند أحمد زكى عضو الجهاز المركزى للمحاسبات

السيد المحاسب / عبد الله أحمد عبد الله مدير عام / نائب مدير الإدارة

السيد المحاسب / عبد الناصر سيد نصر مدير عام / نائب مدير الإدارة

السيد المحاسب / طارق كامل محمد عوض وكيل الوزارة / نائب أول مدير الإدارة مراقبة الصناعات الكيماوية

محاسب / عادل على شعراوى مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية "إيسترن كومبانى"

ورئيس الجمعية العامة

(المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله)

إقرار

أقر أنا المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله رئيس الاجتماع المعقود بتاريخ ٢٨ / ٩ / ٢٠٢٣ أننى مسئول
 مسئولية قانونية كاملة عن صحة ماورد به محضر الاجتماع - المسطر خلفه والمعتمد منا من بيانات ووقائع واجراءات
 إنعقاد وذلك فى مواجهة الغير والمساهمين أو الشركاء بالشركة والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ، وأقر
 بالأحتفاظ بجميع المستندات المؤيدة لما ورد بالاجتماع بمقر الشركة واتفاقها وأحكام القانون والنظام الأساسى
 للشركة وتعديلاته والالتزام بتقديمها عند طلبها .

المقر بما فيه

رئيس الجمعية العامة

تحية طيبة
بإدارة الكفاءة
عدد ٤ صفحات



(قطاع الشؤون القانونية)

Legal Affairs Sector

الإدارة المركزية لشؤون التأسيس والشركات

أقرأنا / على السيد محمد علي بطاقة رقم ٤١٩٤.٤٤٤٤٤٤.٤٤٤٤٤٤
بصفتي / ولياً
اجتماع (مجلس إدارة) شركة: الشركة التي توجسب
المنعقد بتاريخ ١٩٨ / ٢٥٦٦٩ عدد صفحات المحضر (٧٤) صفحة - عدد النسخ (١) نسخة، وذلك تحت مسؤوليتي
و دون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويأتمنى مفوض في تسليم وإستلام المحضر.
وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره (.....) بموجب إيصال رقم (.....)
بتاريخ 20 / / والمقدم للهيئة بتاريخ : 20 / ٢ / ١١

توقيع مقدم الطلب
٧٢٩

" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر في حدود السلطة المقررة للهيئة
بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159
لسنة 1981، وفي ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى مستوى المحضر
أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسؤولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير
عن مضمون ما ورد في المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة:
التقسيم القانوني
القرارات
١٩٨١



المدير العام

مدير الإدارة

المعالي

F-ISS/B-01-09